

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)  
وشركاتها التابعة  
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)  
وشركاتها التابعة  
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

الصفحات

5  
6  
7  
8  
9  
56 – 10

تقرير مراقب الحسابات المستقل

بيان المركز المالي المجمع  
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع  
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع  
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع  
بيان التدفقات النقدية المجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

## تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين  
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة  
دولة الكويت

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

### الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامّة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2024، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

### أسس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، يوجد لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تتضمن بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." حيث قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به. وعليه لم يتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة – الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، قامت شركة "أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) بتسجيل إيرادات بمبلغ 54,396 ألف دينار كويتي في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع الخاص بها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والذي يتعلق بالحكم القضائي الصادر لصالح الشركة الزميلة من قبل محكمة التمييز خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ضد الإدارة العامة للجمارك. إن تسجيل مبلغ التعويض الممنوح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية، بدلاً من المحاسبة عليه بأثر رجعي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قد نتج عنه تضخيم في أرباح الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. للسنة بمبلغ 7,728 ألف دينار كويتي. بالإضافة إلى ذلك استحققت فوائد قانونية لصالح الشركة الزميلة بواقع 7% سنوياً على مبلغ التعويض الممنوح، والذي لم يتم تسجيل الأثر المالي لتلك الفوائد في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.
- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) تضمنت البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (شركة زميلة للشركة الزميلة) عقارات استثمارية بمبلغ 281,421 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 281,360 ألف دينار كويتي)، وهي مؤجرة من الهيئة العامة للصناعة "الهيئة" بدولة الكويت، وقد انتهت عقود إيجار هذه العقارات بقيمة 259,483 ألف دينار كويتي (2023: 191,172 ألف دينار كويتي) كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وقد بلغت عقود تأجير العقارات بمبلغ 223,255 ألف دينار كويتي (2023: 191,172 ألف دينار كويتي)، وهي حالياً محل النزاع القانوني، حيث أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بتاريخ 18 يناير 2023 بعدم رغبتها في تجديد أو تمديد عقود الإيجار وطالبت الشركة الزميلة بإخلاء تلك العقارات في غضون أسبوع من تاريخ إصدار الإخطار. وكجزء من الإجراءات القضائية، طلبت الشركة الزميلة من المحاكم الكويتية منع الهيئة من عرقلة الشركة الزميلة من استخدام هذه العقارات. إن الشركة الزميلة لم تتمكن من الحصول على تقدير موثوق للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المستأجرة من الهيئة بسبب عدم التيقن المرتبط بهذه العقارات، ووجود نزاعات قضائية مع الهيئة حول الأمر بالإضافة إلى عدم التأكد المادي حول إمكانية تجديد جميع عقود الإيجار مع الهيئة والحقوق أو الالتزامات التي قد تنشأ عن ذلك، فضلاً عن الإيرادات التشغيلية والأرباح والتدفقات النقدية ذات الصلة التي قد تتأثر بسبب الإجراءات القانونية القائمة. وعليه لم يتمكن من تحديد أي تعديلات قد تكون ضرورية على القيمة الدفترية لاستثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة – الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة. وقد كنا نصدر رأياً متحفظاً واستنتاجاً متحفظاً حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة فيما يتعلق بهذا الأمر منذ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

## تأكيد | ضرائب | استشارات

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس في إبداء رأينا المتحفظ.

#### عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2024، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 64,684,792 دينار كويتي (2023: 56,386,376 دينار كويتي). إن ذلك الأمر، بالإضافة إلى أمور أخرى مبينة في الإيضاح رقم (27)، تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

#### تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة والذي يبين أن الشركة الزميلة طرفاً في عدد من القضايا القانونية ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه القضايا حالياً. وبناءً عليه، لم يتم احتساب مخصص يتعلق بالآثار التي قد تنعكس على حول البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

#### أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. بالإضافة إلى الأمور المبينة في فقرة "أسس الرأي المتحفظ" بخصوص القيمة الدفترية للشركة الزميلة، وفي فقرة "عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية" وفقرة "التأكيد على أمر" المتعلقة بالقضايا القانونية للشركة الزميلة، فقد حددنا أن الأمر المبين أدناه هو أمر تدقيق هام يجب علينا عرضه في تقريرنا. فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديدده وكيفية معالجتنا له في إطار تدقيقنا.

#### تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها

إن العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها كما في 31 ديسمبر 2024 تمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، إن تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراء وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة وتقييم أراضي ملك حر والمباني المقامة عليها مرة واحدة كل ثلاث سنوات من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة لتقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها، أخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وقمنا بتقييم مدى ملاءمة الافتراضات الأساسية المستخدمة وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها كما هو مبين في إيضاحات أرقام (9، 10) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

#### معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم للسنة المنتهية في 2024، ولم نحصل على التقرير السنوي، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن.

### مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

### مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، المراجعة والإشراف على أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض عملية التدقيق للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليّتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

#### التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأنها فيما عدا الآثار المحتملة للأمور المبينة في فقرة "أسس الرأي المتحفظ" من تقريرنا، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.



نايف مساعد البزيع  
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91  
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت  
27 مارس 2025

نايف مساعد البزيع  
مراقب حسابات  
مرخص فئة أ رقم 91  
RSM البزيع وشركاهم

2023	2024	إيضاحات	الموجودات
			<b>الموجودات المتداولة:</b>
5,046,251	2,425,825		نقد في الصندوق ولدى البنوك
4,379,733	5,258,582	3	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
15,607,386	15,609,430	5	مخزون
25,033,370	23,293,837		
6,489,606	6,489,606	1 - 6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
31,522,976	29,783,443		<b>مجموع الموجودات المتداولة</b>
			<b>الموجودات غير المتداولة:</b>
4,646,293	4,453,516	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
98,846,088	101,383,424	8	استثمار في شركات زميلة
5,142,957	5,748,359	9	عقارات استثمارية
105,035,360	112,276,032	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
36,961,300	32,806,161	1 - 14	حقوق إستخدام أصول
452,965	350,731		موجودات غير ملموسة
251,084,963	257,018,223		<b>مجموع الموجودات غير المتداولة</b>
282,607,939	286,801,666		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات المتداولة:</b>
3,786,562	4,994,474	11	تسهيلات بنكية
69,711,474	68,714,828	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,908,876	9,246,876	13	دائنو مرابحات
4,506,816	4,516,433	14 - ب	إلتزامات عقود إيجار
207,450	207,450	4	مستحق إلى أطراف ذات صلة
81,121,178	87,680,061		
6,788,174	6,788,174	1 - 6	مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة
87,909,352	94,468,235		<b>مجموع المطلوبات المتداولة</b>
			<b>المطلوبات غير المتداولة:</b>
93,854,572	92,848,063	11	تسهيلات بنكية
15,818,937	10,033,282	13	دائنو مرابحات
33,792,020	30,218,054	14 - ب	إلتزامات عقود إيجار
9,835,317	10,070,265	15	دائنو سندات دين
4,166,858	4,071,082	16	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
157,467,704	147,240,746		<b>مجموع المطلوبات غير المتداولة</b>
245,377,056	241,708,981		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية:</b>
28,941,439	28,941,439	17	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	18	أسهم خزانة
2,741,138	2,741,138	19	احتياطي إجباري
2,741,138	2,741,138	20	احتياطي اختياري
53,392,901	59,321,068		فائض إعادة تقييم
(45,728,164)	(41,205,392)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية
(2,837,328)	(3,030,105)		أخرى للشركات الزميلة
(2,276,470)	(936,824)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
3,014,575	(765,870)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
37,395,658	45,213,021		(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة
(164,775)	(120,336)		حقوق الملكية المتطفلة بمساهمي الشركة الأم
37,230,883	45,092,685		الحصص غير المسيطرة
282,607,939	286,801,666		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
			<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصم الرفاعي  
المدير المالي للإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة  
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	إيضاحات	
			<b>الإيرادات التشغيلية</b>
183,131,196	<b>183,615,567</b>		المبيعات
162,626	<b>126,312</b>		إيرادات إيجارات
3,535,850	<b>3,035,473</b>		إيرادات عقود الخدمات
<u>186,829,672</u>	<u><b>186,777,352</b></u>		
			<b>التكاليف التشغيلية:</b>
(152,799,851)	<b>(151,698,652)</b>	21	تكلفة المبيعات
(2,857,220)	<b>(2,276,478)</b>		تكلفة عقود الخدمات
<u>(155,657,071)</u>	<u><b>(153,975,130)</b></u>		
31,172,601	<b>32,802,222</b>		<b>مجمول الربح</b>
10,141,196	<b>11,899,730</b>		إيرادات تشغيلية أخرى
(29,440,830)	<b>(30,685,506)</b>	22	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(7,277,738)	<b>(7,231,391)</b>		إستهلاك وإطفاء
<u>4,595,229</u>	<u><b>6,785,055</b></u>		<b>ربح التشغيل</b>
(8,707,959)	<b>2,304,034</b>	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(301,095)	<b>595,000</b>	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
1,867,514	<b>4,651</b>		صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية
(4,342,256)	<b>(123,863)</b>	23	صافي مخصصات أخرى
(3,326,694)	<b>(4,164,983)</b>	10 ، 8	صافي خسائر الانخفاض في القيمة
(9,387,652)	<b>(9,618,636)</b>		مصاريف تمويلية
<u>(19,602,913)</u>	<u><b>(4,218,742)</b></u>		<b>خسارة السنة</b>
			<b>المتعلق بـ:</b>
(19,642,549)	<b>(4,263,181)</b>		مساهمي الشركة الأم
39,636	<b>44,439</b>		الحصص غير المسيطرة
<u>(19,602,913)</u>	<u><b>(4,218,742)</b></u>		
فلس	فلس		
<u>(70.3)</u>	<u><b>(15.3)</b></u>	26	خسارة السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.



شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة  
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	إيضاحات
(19,602,913)	(4,218,742)	خسارة السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		<b>بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</b>
(439,163)	1,339,646	فروقات ترجمة عملات من العمليات أجنبية
(2,294,466)	539,915	8 حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) لشركات زميلة
		<b>بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:</b>
700,831	(192,777)	7 التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
7,139,541	3,336,986	8 حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
-	6,410,903	10 ربح إعادة تقييم أراضي ملك حر ومباني
5,106,743	11,434,673	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
(14,496,170)	7,215,931	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
		المتعلق بـ:
(14,535,806)	7,171,492	مساهمي الشركة الأم
39,636	44,439	الحصص غير المسيطرة
(14,496,170)	7,215,931	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامّة) وشركاتها التابعة  
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم											
رأس المال	أسهم خزائنة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	فائض إعادة تقييم	حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2023 (خسارة) ربح السنة الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	53,723,833	(50,996,293)	(3,538,159)	22,326,192	51,508,410	(204,411)	51,303,999
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(19,642,549)	(19,642,549)	39,636	(19,602,913)
أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	4,845,075	700,831	(439,163)	5,106,743	-	5,106,743
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	-	4,845,075	700,831	(439,163)	(19,642,549)	39,636	(14,496,170)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023 (خسارة) ربح السنة الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	-	-	-	-	-	423,054	-	-	423,054	-	423,054
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	-	-	-	330,932	-	-	-
أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	(45,728,164)	(2,837,328)	3,014,575	37,395,658	(164,775)	37,230,883
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	-	-	-	(4,263,181)	(4,263,181)	44,439	(4,218,742)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023 (خسارة) ربح السنة الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	-	-	-	-	-	6,410,903	(192,777)	-	11,434,673	-	11,434,673
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	-	6,410,903	(192,777)	(4,263,181)	7,171,492	44,439	7,215,931
أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	645,871	-	-	645,871	-	645,871
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	-	-	-	482,736	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	59,321,068	(41,205,392)	(3,030,105)	(765,870)	45,213,021	(120,336)	45,092,685

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة  
بيان التدفقات النقدية المجمع  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2023	2024	إيضاحات	
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:</b>
(19,602,913)	(4,218,742)		خسارة السنة
			تسويات:
7,277,738	7,231,391		إستهلاك وإطفاء
8,707,959	(2,304,034)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
301,095	(595,000)	9	التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
			صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وعقارات استثمارية
(1,867,514)	(4,651)		صافي مخصصات أخرى
4,342,256	123,863	23	صافي خسائر الانخفاض في القيمة
3,326,694	4,164,983	10 ، 8	مخصصات أخرى
416,288	1,110,834	12 - ب	مصاريف تمويلية
9,387,652	9,618,636		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
504,141	539,979	16	
12,793,396	15,667,259		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
1,142,113	(895,690)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(167,683)	(2,044)		مخزون
(693,637)	(1,514,071)		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
13,074,189	13,255,454		التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
(752,143)	(635,755)	16	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
12,322,046	12,619,699		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:</b>
800,859	-		وديعة لأجل
(4,786,734)	(2,545,394)	10	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
852,721	5,120		المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات استثمارية
(3,133,154)	(2,540,274)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:</b>
(1,965,603)	201,403		صافي الحركة على تسهيلات بنكية
509,907	552,345		صافي الحركة على دائن مرابحات
(7,472,789)	(7,546,341)		مصاريف تمويلية مدفوعة
3,100,000	-		المحصل من إصدار سندات دين
(4,714,645)	(5,494,134)	14 - ب	إلتزامات عقود إيجار مدفوعة
(10,543,130)	(12,286,727)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
			صافي النقص في نقد في الصندوق ولدى البنوك
(1,354,238)	(2,207,302)		أثر تغيرات أسعار الصرف بالعملات الأجنبية
(678,963)	(413,124)		نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
7,079,452	5,046,251		نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة
5,046,251	2,425,825		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (33) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والنشاط  
تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)، ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وآخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 10/13 بتاريخ 14 أكتوبر 2020.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

- إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:
- إنشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
  - استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
  - صناعة المواد الغذائية.
  - الاستثمار في العلامات التجارية.
  - تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
  - التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
  - حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
1. الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
  2. تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
  3. إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
  4. الاستثمار العقاري.
  5. استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 27 مارس 2025. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

## 2. معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ. أسس الإعداد  
تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقدير والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - أ). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

### المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

#### المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2024 المتعلقة المجموعة وبيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير  
إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 تتطلب من البائع-المستأجر عند قياس التزامات عقود التأجير الناشئة عن معاملة بيع وإعادة تأجير، عدم الاعتراف بأي مبالغ تمثل أرباح أو خسائر متعلقة بموجودات حقوق الاستخدام المحتفظ بها.

يجب تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير التي أبرمت بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات  
تنص التعديلات على أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية تاريخ البيانات المالية المجمعة فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية تاريخ البيانات المالية المجمعة، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة لن يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بالتعهد بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، فيجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية المجمعة من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الامتنال للتعهدات.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"  
تحدد التعديلات التي تمت على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي.

ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7)  
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية" هي عبارة عن إفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتشترط إدراج إفصاح إضافي حول هذه الترتيبات. يتمثل الهدف من متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي البيانات المالية المجمعة على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة.

لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

#### المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) - العرض والإفصاح في البيانات المالية  
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المجمعة مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديد فيما يتعلق بـ:

- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإفصاحات حول البيانات المالية المجمعة،
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) - الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات  
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد رقم (19) متطلبات الإفصاح التي يمكن للشركة التابعة المؤهلة تطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح الوارد في المعايير المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية. ويجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالي  
تتضمن على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:  
- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.  
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية للتعاقدات للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.  
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.  
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)  
تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. ويتم السماح بالتطبيق المبكر.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبني للتعديلات كتنسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب. أسس التجميع  
تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%)	2023	2024
شركة الأخوة قابضة - ش.م.ك. (قابضة) - شركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	قابضة	99	99	99
شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	أسواق مركزية	99	99	99
شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمار	99	99	99
شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	99	99	99
الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)	دولة الكويت	مقاولات	99	99	99
شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)	دولة الامارات	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة الاقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة البناء الصناعية - شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)	المملكة الأردنية الهاشمية	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة اسبشالتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)	جمهورية مصر العربية	تجارة عامة ومقاولات	99	99	99
شركة سلطان الاستثمارية القابضة - ش.ش.و.	دولة الكويت	قابضة	100	100	100
شركة سلطان القابضة - ش.ش.و.	دولة الكويت	قابضة	100	100	100
شركة أصول السلطان العقارية - ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	99	99	99

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:  
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.  
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.  
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

#### ج. تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجموع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجموع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

#### د. الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع نقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، دائنو مبيعات، دائنو سندات دين، التزامات عقود إيجار والدائنين.

#### الموجودات المالية

##### الاعتراف المبني

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

##### تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

##### تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط  
عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.



#### إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلية أو جزئية) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

#### فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

#### أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

#### التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن نقد في الصندوق ولدى البنوك، والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

#### - مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

#### أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المترجمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المترجمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المترجمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجموع.

#### انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعزراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 90 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعزراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

### المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

### المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### - الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

### - الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

### - المراجحات

تتمثل المراجحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المراجحات. يدرج رصيد المراجحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

### مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

### هـ. موجودات العقود

إن موجودات العقود تمثل حق المجموعة في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتأدية الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأدية الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ، فيتم الاعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقاً للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

### و. المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصاً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطينة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

#### ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي حدثت بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام يدل على بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

#### ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة، ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية، وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

#### ط. دمج الأعمال

دمج الأعمال هو جمع كيانات أو أعمال منفصلة في منشأة واحدة ونتيجة لذلك تكتسب تلك المنشأة (المشتري) السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة فسي صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

تقوم المجموعة بشكل منفصل بالاعتراف بالمطلوبات المحتملة المتعهد بها في دمج الأعمال إذا كان التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

#### ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصصاً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأنواع المهنية وكذلك تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها واعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	
40	مباني مقامة على أراضي ملك حر
40	مباني مقامة على أراضي مستأجرة
5 – 3	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر
5	أثاث وتركيبات
3 – 2	سيارات
15	آلات ومعدات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. الموجودات غير الملموسة  
عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقننة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قفليات ناتجة عن استغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقعة الانتفاع بها من هذه الموجودات والتي تتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية  
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

د. الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع  
يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة بيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كممتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجموع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزءاً منه، يتم تصنيف الاستثمار أو جزء منه الذي سيتم استبعاده على أنه محتفظ به لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، وتتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به لغرض البيع. فيما يتعلق بالجزء المتبقي من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع يستمر في استخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:  
أ. القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.  
ب. المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن. العمليات غير المستمرة  
تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:  
- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.  
- تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.  
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يشمل هذا المكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المجمعة وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنود مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

س. مطلوبات العقود  
تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الاعتراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة التزاماتها بموجب العقد.

ع. مخصص مكافأة نهاية الخدمة  
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوِل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ف. توزيعات الأرباح للمساهمين  
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجموع.

ص. رأس المال  
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ق. أسهم الخزنة  
تتمثل أسهم الخزنة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزنة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزنة"، لفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة. ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزنة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزنة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزنة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزنة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزنة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزنة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزنة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالأسهم بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر. إيرادات العقود المبرمة مع العملاء  
يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) نفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.



تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسلة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكديدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

#### • مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر النقص والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

#### • نقاط ولاء العملاء

تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث إنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

#### • تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود خدمات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

#### • إيراد بيع عقارات

يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:

- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.
- ألا تتخفف مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدتها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

#### • الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

#### ش. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

#### العقود المثقلة بالالتزامات

إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها للعقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجبه. وتنعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخراج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على أنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

#### ت. عقود الإيجار

##### المجموعة كمؤجر

تصنف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجير أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

##### عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

##### المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

#### (1) حقوق استخدام أصول:

تعترف المجموعة بحقوق استخدام أصول في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس حقوق استخدام أصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة حقوق استخدام أصول قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام لانخفاض في القيمة.

#### (2) التزامات عقود إيجار:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بالالتزامات عقود إيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

### 3 عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

### ث. تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

### خ. ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

### ذ. حصة الزكاة وضرائب الدخل

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و بعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

### الركيزة الثانية - ضرائب الدخل

في عام 2021، اعتمد الإطار الشامل الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح وضع حل مكون من ركيزتين بهدف معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد. وبموجب الركيزة الثانية، تكون الكيانات متعددة الجنسيات (مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات) التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو ملزمة بسداد ضريبة دخل الشركات وفق الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي بنسبة 15% في كل الدول التي تعمل بها. وقد انضمت الدول التي تعمل فيها المجموعة إلى الإطار الشامل.

إن إيرادات المجموع في الوقت الحالي لم تتجاوز 750 مليون يورو، ولكنها قد تخضع للحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة إذا وصلت مجموع إيراداتها إلى الحد المذكور. وبتاريخ في 31 ديسمبر 2024، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون") الذي يفرض ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية بدءاً من سنة 2025 على الكيانات التي تعد جزءاً من مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات التي تحقق إيرادات سنوية تبلغ 750 مليون يورو أو أكثر. وينص القانون على أنه يجب دفع ضريبة تكميلية على الدخل الخاضع للضريبة بمعدل يساوي الفرق بين نسبة الـ 15% ومعدل الضريبة الفعلي لكافة الكيانات المشاركة في مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات العاملة داخل دولة الكويت. يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة ومعدل الضريبة الفعلي وفقاً للائحة التنفيذية التي ستصدر في غضون ستة أشهر من تاريخ صدور القانون.

### ض. العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

**ظ. الأحداث المحتملة**  
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

**غ. معلومات القطاع**  
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

**أ. الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة**  
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

**1- الآراء**  
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

**(أ) تحقق الإيرادات**  
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ر) يتطلب آراء هامة.

**(ب) تحديد تكاليف العقود**  
إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

**(ج) تصنيف الأراضي**  
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

**(1) أعمال تحت التنفيذ**  
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

**(2) عقارات استثمارية**  
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص الانخفاض في القيمة ومخصص مخزون  
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب انخفاض في قيمة  
المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية  
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو  
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم  
كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات  
خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها  
المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

(و) دمج الأعمال  
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو  
مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة  
متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتة. إن  
تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات  
ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة  
أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب  
تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد  
العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي  
للمجموعة.

(ح) تحقق السيطرة  
تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة،  
وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها  
ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقييم التأثير الجوهري  
عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على  
المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق  
التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة  
المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير  
تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

2- **التقديرات والافتراضات**  
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير  
والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على  
الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة  
تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير  
المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات  
مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس  
ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة  
ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

**(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك**

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

**(ج) مخصص الانخفاض في قيمة المدينين ومخصص مخزون**

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

**(د) تقييم العقارات الاستثمارية**

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تم استخدام الطريقة التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

**(هـ) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات**

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

**(و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية**

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

**(ز) الضرائب**

تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستنعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

**(ح) عقود التأجير**

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2023	2024	
1,263,448	1,501,163	مدينون تجاريون (أ)
6,256,904	6,811,901	مدينو عقود (أ)
7,520,352	8,313,064	
(6,521,902)	(6,544,513)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
998,450	1,768,551	صافي مدينون تجاريون ومدينو عقود
3,753,557	3,765,660	مدينون آخرون
(2,961,313)	(2,961,313)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
792,244	804,347	صافي مدينون آخرون
2,386,590	2,470,069	دفعات مقدمة وتأمينات مستردة
202,449	215,615	موظفون مدينون
4,379,733	5,258,582	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريون ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث إن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو العقود على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

المجموع	منخفضة القيمة	181 – 365 يوم	أقل من 180 يوم	
8,313,064	6,544,513	241,226	1,527,325	2024
7,520,352	6,521,902	188,009	810,441	2023

(ب) مخصص خسائر الائتمان متوقعة

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2023	2024	
9,432,281	9,483,215	الرصيد في بداية السنة
580,196	20,143	المحمل خلال السنة (إيضاح 23)
(470,000)	-	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)
(56,907)	(834)	المستخدم خلال السنة
(2,355)	3,302	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
9,483,215	9,505,826	الرصيد في نهاية السنة

4. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين والشركات تحت الإدارة المشتركة والأطراف الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

المجموع	2023	2024	شركات تحت سيطرة مشتركة وأطراف أخرى	مساهمين	
					<b>الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:</b>
5,138,440		<b>5,138,440</b>	5,138,440	-	مستحق من طرف ذي صلة
(5,138,440)		<b>(5,138,440)</b>	(5,138,440)	-	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
-		-	-	-	صافي المستحق من طرف ذي صلة
(207,450)		<b>(207,450)</b>	(207,450)	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
(571,893)		<b>(258,690)</b>	(258,690)	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(9,835,317)		<b>(10,070,265)</b>	-	(10,070,265)	دائنو سندات دين (إيضاح 15)
					<b>المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:</b>
2,397,998		<b>1,443,192</b>	1,443,192	-	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
554,462		<b>791,674</b>	-	791,674	مصاريف تمويلية – سندات دين

(أ) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

**مزايا أفراد الإدارة العليا:**

2023	2024	
516,796	<b>510,225</b>	مزايا قصيرة الأجل
31,981	<b>26,593</b>	مكافأة نهاية الخدمة
548,777	<b>536,818</b>	

5. مخزون

2023	2024	
15,742,391	<b>15,272,768</b>	مخزون بضائع (إيضاح 21)
253,477	<b>719,019</b>	أخرى
15,995,868	<b>15,991,787</b>	
(388,482)	<b>(382,357)</b>	ناقصاً: مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)
15,607,386	<b>15,609,430</b>	

(أ) **مخصص مخزون بطيء الحركة**

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2023	2024	
578,160	<b>388,482</b>	الرصيد في بداية السنة
(189,678)	<b>(6,125)</b>	المستخدم خلال السنة
388,482	<b>382,357</b>	الرصيد في نهاية السنة

6. موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

اثررت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية – مركز سلطان للتجزئة – ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار إفلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.



إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

2023	2024	
60,854	60,854	<b>الموجودات:</b>
891,091	891,091	نقد في الصندوق ولدى البنوك
830,365	830,365	مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً
4,634,900	4,634,900	مخزون
72,396	72,396	ممتلكات وعقارات ومعدات
6,489,606	6,489,606	موجودات أخرى
		مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة
		<b>المطلوبات:</b>
6,580,481	6,580,481	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,693	207,693	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,788,174	6,788,174	مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة
(298,568)	(298,568)	زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة

كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتكبدتها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس وهي ما زالت منظورة أمام جهات الاختصاص. وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعاوى القضائية لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

#### 7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2023	2024	
4,646,293	4,453,516	أسهم ملكية - غير مسعرة
		إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:
2023	2024	
7,287,582	4,646,293	الرصيد في بداية السنة
700,831	(192,777)	التغير في القيمة العادلة
(3,342,120)	-	المحول إلى طرف ذي صلة
4,646,293	4,453,516	الرصيد في نهاية السنة

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة 4,453,516 دينار كويتي (2023: 4,646,293 دينار كويتي) مرهونة لصالح بنوك محلية مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

#### 8. استثمار في شركات زميلة

المبلغ	نسبة الملكية (%)	الأنشطة	بلد التأسيس	إسم الشركة الزميلة
2023	2024	الرئيسية		الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)
98,846,088	101,383,424	عقارات استثمارية	دولة الكويت	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2023	2024	
104,465,918	98,846,088	الرصيد في بداية السنة
(8,707,959)	2,304,034	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
4,845,075	3,876,901	حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
423,054	645,871	حصة المجموعة من حركة بنود حقوق ملكية أخرى لشركات زميلة
(2,180,000)	(4,289,470)	خسائر الإنخفاض في القيمة
98,846,088	101,383,424	الرصيد في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر 2024، إن بعض أسهم الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 40,112,183 دينار كويتي (2023: 32,324,836 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ومراجعات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي المجموع:

2023	2024	
533,172,077	574,007,845	الموجودات
(186,896,404)	(200,149,118)	المطلوبات
346,275,673	373,858,727	صافي الموجودات
%24.75	%24.75	نسبة ملكية المجموعة
85,703,229	92,530,035	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
13,142,859	8,853,389	الشهرة
98,846,088	101,383,424	صافي القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك.ع.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:

2023	2024	
12,383,721	5,775,314	الإيرادات
(5,215,473)	(1,831,686)	التكاليف
(64,090,421)	(16,524,322)	مصاريف أخرى
21,738,501	21,889,922	إيرادات أخرى
(35,183,672)	9,309,228	ربح (خسارة) السنة
19,576,061	15,664,246	الدخل الشامل الآخر
(15,607,611)	24,973,474	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
(3,862,884)	6,180,935	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة

تتلخص المطلوبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة) فيما يلي:

**(1) تجديد عقود تأجير الأراضي مع الهيئة العامة للصناعة الكويت**

تتضمن العقارات الاستثمارية المتعلقة بالشركة الزميلة بعض العقارات المستأجرة من الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت والتي تبلغ قيمتها الدفترية 223,255 ألف دينار كويتي بيانها كالتالي:

أ- أرض بمساحة 805,712 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 78,370 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم ( م.ب / 80/6/61 ) - الصادر في عام 1980 - محل العقد رقم 60.

ب- أرض بمساحة 150,000 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 11,873 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ ف 99/10/287/21) - الصادر في عام 1999 - محل العقد رقم 211.

ج- أرض بمساحة 1,625,000 متر مربع في منطقة ميناء عبدالله (قسمة رقم 3 و 4 و 5) بقيمة دفترية قدرها 66,760 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب / 78/10/11) - الصادر في عام 1981 - محل العقد رقم 208.

د- أرض بمساحة 200,000 متر مربع في منطقة أمغره الصناعية بقيمة دفترية قدرها 6,946 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (ل.ش.ب 86/10/83) - الصادر في عام 1986 - محل العقد رقم 2002/19.

هـ - أرض بمساحة 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة بقيمة دفترية قدرها 28,680 ألف دينار كويتي مستأجرة بموجب الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1949-930/11) - الصادر في عام 1978 - محل العقد رقم 2003/8.

و - أرض بمساحة 244,000 متر مربع في منطقة توسعة الجهراء الحرفية بقيمة دفترية تبلغ 30,626 ألف دينار كويتي.

تم استئجار الأراضي المذكورة أعلاه لتطوير مرافق التخزين (الجافة وذات التحكم في درجة الحرارة) والمناطق الحرفية والمساحات المفتوحة لصف الشاحنات وما شابه ذلك

في 21 نوفمبر 2022، أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (12/1259) خلال اجتماعه رقم (2022/3-48) والذي قرر ما يلي:

أ- عدم تجديد أو تمديد عقود الإيجارات التلقائية لمرافق التخزين والخدمات المساندة المرتبطة بها تلقائياً بعد انتهاء مدتها بحيث سيتم طرح الأراضي من خلال مزايده عامة بين الشركات المتخصصة بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة وتحسين الحوكمة.

ب- عدم تخصيص أي أرض لأغراض التخزين إلا بعد الرجوع والتنسيق مع جهاز متابعة أداء الحكومة.

لاحقاً أصدرت الهيئة العامة للصناعة إعلاناً عاماً عبر وسائل الإعلام الإخبارية والذي نُشر أيضاً في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" تحت الرقم 1618 في 15 يناير 2023 بشأن إنهاء العقود المشار إليها أعلاه. وفي 15 يناير 2023، أصدرت الشركة الزميلة إنذار لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للصناعة بضرورة الرد ونفي مضمون هذه الإعلانات. كما أرسلت الشركة الزميلة تحذيراً آخر إلى الهيئة العامة للصناعة في 25 يناير 2023، رداً على الإنذار الذي أرسلته الأخيرة في 18 يناير 2023. تقدمت الشركة الزميلة بالقضايا التالية أمام محكمة أول درجة ضد الهيئة العامة للصناعة، مؤكدة موقفها من أن العقود الإيجارية قد تم تجديدها وطالبت المحكمة بمنع الهيئة العامة للصناعة والجهات التابعة لها من التعرض للشركة الزميلة بخصوص حيازتها وانتفاعها بالأراضي المذكورة أعلاه.

أقامت الشركة الزميلة الدعاوى بناءً على شروط العقود المذكورة آنفاً ومحاضر الاجتماعات والمراسلات المتبادلة وأحكام القانون والقرارات السارية في هذا الصدد.

1 - القضية رقم 2023/14 تجاري، مدني، حكومة/27، المتعلقة بالعقد رقم 60 لموقع الصليبية بمساحة 805,712 متر مربع. قامت محكمة أول درجة في 16 فبراير 2023 برفض الدعوى. قامت الشركة الزميلة باستئناف الحكم بموجب الاستئنافات أرقام 1480 و 1482 و 1449 تجاري استئناف، مدني، حكومة / 10 لسنة 2023، وقضت المحكمة في 5 نوفمبر 2023 بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً، وفي موضوع هذه الاستئنافات برفضها وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بمصروفات تلك الاستئنافات ومبلغ عشرين ديناراً مقابل أعاب المحاماة. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييزات أرقام 18، 35، 38 لسنة 2024 تمييز تجاري/1.

2 - القضية رقم 2023/9 تجاري، مدني، حكومة/28، المتعلقة بالعقد رقم 211 لموقع الصليبية بمساحة 150,000 متر مربع. صدر حكم أول درجة في 18 يونيو 2023 بعدم الاختصاص وإحالة إلى الدائرة إداري/2 تحت رقم 2023/4155 إداري/2. وبتاريخ 27 ديسمبر 2023 وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2023/3340 تجاري مدني حكومة/9، وقد صدر حكم الاستئناف بجلسة 14 نوفمبر 2023 بعدم جواز الاستئناف، وقد تم إقامة دعوي ثانية من الشركة الزميلة بشأن العقد (211) موقع الصليبية وقيدت برقم 622 لسنة 2024 تجاري مدني كلي حكومة/23 ومازالت منظوره أمام محكمة أول درجة، وفي تاريخ 11 يونيو 2024 صدر حكم تمهيدي من المحكمة الكلية بالإحالة إلى إدارة الخبراء وقد صدر تقرير الخبراء بتاريخ 30 أكتوبر 2024 ، وفي تاريخ 18 فبراير 2024 صدر قرار بالوقف التعليقي لحين الفصل في الاستئناف رقم 1247 / 2024 تجاري مدني حكومة/ 4 المرفوع من الهيئة والمحجوز للحكم لجلسة 30 ابريل 2025.

3 - القضية رقم 2023/19 تجاري، مدني، حكومة/9، المتعلقة بالعقد رقم 208 لموقع ميناء عبد الله بمساحة 1,625,000 متر مربع وقد صدر حكم محكمة أول درجة في تاريخ 24 يناير 2024 برفض الدعوى الأصلية وفي الفرعية أمرت الشركة الزميلة بإخلاء الأرض لصالح الهيئة. ومن ثم قامت الشركة الزميلة باستئناف حكم أول درجة بالاستئناف رقمي 1119 و 1146 لسنة 2024 س.ت.م.ح/2 واستأنفت الهيئة العامة للصناعة حكم أول درجة بالاستئناف رقم 1049 لسنة 2024 استئناف تجاري مدني حكومة/ 2 ومحدد لنظره بجلسة 16 فبراير 2025 حيث صدر الحكم برفض الاستئنافات وتأيد حكم أول درجة. والشركة الزميلة بصدد الطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز.

4 - القضية رقم 2023/12 تجاري مدني، حكومة/20، بشأن العقد رقم 2002/19 لموقف شاحنات في منطقة أمغرة الصناعية، بمساحة 200,000 متر مربع. رفضت محكمة أول درجة القضية في 28 فبراير 2023. واستأنفت الشركة الزميلة الحكم بالاستئنافات أرقام 1613، 1649، 1654، 1663 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/5. وفي تاريخ 14 يونيو 2023 صدر قرار بالوقف التعليقي لحين الفصل في طلب رد القضية رقم 13 لسنة 2023. وبتاريخ 13 مارس 2024 صدر حكم محكمة الاستئناف برفض الاستئنافات وتأيد حكم محكمة أول درجة. وقد طعنت الشركة الزميلة على هذا القرار بالطعون رقم 2043، 2148، 2211، 2215 لسنة 2024 تمييز تجاري / 7.

5 - القضية رقم 2023/29 تجاري، مدني، حكومة / 7 بشأن العقد رقم 2003/8، موقع الدوحة بمساحة قدرها 941,420 متر مربع. صدر حكم محكمة أول درجة في 19 مارس 2023 لصالح الشركة الزميلة بإثبات العلاقة التعاقدية بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة لمدة عشرين عاماً تبدأ من 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2042 على مساحة قدرها 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة، محل العقد رقم 2003/8 المؤرخ 12 أغسطس 2003 وبذات الشروط والأحكام. قد استأنفت الهيئة العامة للصناعة الحكم بالاستئناف رقم 1762 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/1. وفي تاريخ 18 يونيو 2023، حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى؛ وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييزات أرقام 3897، 3949، 4145 لسنة 2023 تمييز تجاري/1.

6 - القضية رقم 10301 لسنة 2024، مدني تجاري كلي حكومة/19، منطقة توسعة حرف الجهراء. قضت محكمة الدرجة الأولى بتاريخ 23 مارس 2025 لصالح الهيئة العامة للصناعة وألزمت الشركة الزميلة بإخلاء الموقع. وحالياً فإن الشركة الزميلة بصدد تقديم استئناف.

كما قامت الهيئة العامة للصناعة بإقامة دعاوي قضائية ضد الشركة الزميلة فيما يخص العقد رقم 208 لموقع ميناء عبدالله والعقد رقم 211 لموقع الصليبية. وفي انتظار النتيجة النهائية للدعاوى القضائية المذكورة أعلاه. فإن إدارة الشركة الزميلة لن تتمكن من تحديد القيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2024

## (2) نزاع مع شركة الخطوط الجوية العراقية (IAC)

شركة أفبيشن سيرفس (عراق) ليمتد (ASIL)، شركة تابعة بشكل غير مباشر للشركة الزميلة، هي طرف في اتفاقية امتياز مع شركة IAC لتقديم خدمات المناولة الأرضية ووقود الطائرات ("اتفاقية الامتياز"). وفقاً لاتفاقية الامتياز، أنشأ الطرفان شركة مستقلة في العراق تدعى منزير لخدمات الطيران ذ.م.م (مسجلة باسم الشركة العراقية المتحدة للمطارات وخدمات المناولة الأرضية المحدودة) ("MASIL")، وذلك لتنفيذ الخدمات وفق اتفاقية الامتياز.

في 20 أكتوبر 2022، باشرت ASIL إجراءات تحكيم في مركز دبي للتحكيم الدولي ("DIAC") ضد IAC وذلك بموجب القضية رقم 2022/239، حيث طلبت، من بين عدة أمور، تعويضات ضد شركة الخطوط الجوية العراقية بسبب مخالفة اتفاقية الامتياز، بما في ذلك المصاريف المرتبطة بالخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الامتياز وذلك بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي وخسارة الأرباح التي تكبدتها ASIL بمبلغ 81 مليون دولار أمريكي. ولم تقدم IAC أي رد على طلب التحكيم، وفي 28 أكتوبر 2023، أكدت DIAC تعيين رئيس هيئة التحكيم وعقدت الأطراف اجتماعها الأول، وكانت كما في 31 ديسمبر 2023 بصدد الاتفاق على الجدول الزمني الإجرائي.

فيما بعد، بدأت IAC إجراءات أمام المحكمة التجارية في العراق تسعى من خلالها، من بين عدة أمور، إلى إلغاء تسجيل شركة MASIL، وإلغاء اتفاقية المساهمين المبرمة بين ASIL و IAC (كمساهمين في MASIL) و MASIL (كشركة) وإلى تعويض مالي مبالغ فيه كثيراً دون تقديم أية أدلة موضوعية. وبتاريخ 17 أكتوبر 2023، قررت المحكمة اختتام جلسات الدعوى التجارية رقم 2023/1 المرفوعة من IAC، وبعدها قررت رفض الدعوى. هذا، واستأنفت شركة IAC قرار المحكمة الكلية أمام المحكمة العليا. وأيدت المحكمة العليا قرار المحكمة الكلية ورفضت دعوى شركة IAC. علماً بأن قرار المحكمة العليا نهائي وملزم.

وبناءً على طلب ASIL، أوقفت المحكمة القضية التجارية رقم 2023/2 للتحكيم لحين البت بالتحكيم سنداً للمادة 253(3) من قانون الإجراءات المدنية العراقي.

وفي أوائل يناير 2024 توصلت ASIL و MASIL و IAC إلى اتفاقية اتفق الطرفان بموجبها على حل القضايا موضوع النزاعات القائمة بينهما ودياً. وبموجب التسوية وافقت شركة IAC على أن تدفع إلى شركة ASIL مبلغ وقدره 9,6 مليون دولار أمريكي.

وبموجب الاتفاقية وافقت ASIL على إلغاء تحكيم DIAC ووافقت IAC على سحب المطالبات التي قدمتها أمام المحكمة التجارية في العراق.

## (3) ناس أفغانستان ضد هيئة الطيران المدني الأفغانية، ووزارة النقل والطيران المدني الأفغانية وشركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة (قضية المحكمة الجنائية الدولية رقم (2580/AYZ/ELU1))

قدمت شركة هيئة الطيران المدني الأفغانية وهي شركة تابعة للشركة الزميلة إخطاراً بالتحكيم في المسألة المذكورة أعلاه في نوفمبر 2020، وتشمل المطالبات (1) فشل المدعى عليهم في تنفيذ حق شركة ناس الحصري في تقديم خدمات المناولة الأرضية في المطارات الأفغانية؛ (2) الإنهاء غير القانوني لاتفاقية الامتياز؛ (3) الاستيلاء على معدات وعمليات شركة ناس ومصادرتها؛ و(4) تسهيل ضمان التنفيذ بشكل غير قانوني. هذا، وتم تشكيل هيئة تحكيمية مؤلفة من الأساتذة الدكتور محمد س. عبد الوهاب ولورنس شور وكالين معوض (رئيسة)، وبعد جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية، أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 16 ديسمبر 2022 لصالح شركة ناس ومنحتها تعويضات، بالإضافة إلى أتعاب المحاماة ومصاريف التحكيم، وذلك بقيمة 27.7 مليون دولار أمريكي تقريباً بالإضافة إلى فوائد عقب منح القرار والمترابطة سنوياً بمعدل ليبور + 2%. ومؤخراً، حصلت شركة ناس على أمر رجائي "ex parte" من محكمة المملكة المتحدة صادر من دون إشعار إلى شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة بصفتها المدعى عليه بموجب شروط القرار الصادر عن الغرفة التجارية الدولية. ويسمح هذا الأمر لشركة ناس بتنفيذ القرار الصادر عن غرفة التجارة الدولية (بقدر ما ينطبق على شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة) بنفس الطريقة التي يتم بها تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة؛ وقد تم إبلاغ شركة الخطوط الجوية الأفغانية أريانا المحدودة بهذا الأمر وقد أصبح قابلاً للتنفيذ هذا، ويقدم المستشار القانوني المستقل لشركة ناس المشورة للشركة بشأن تنفيذ قرار التحكيم.

في انتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ والشكوك حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة بالاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

## (4) تسهيل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسهيل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة)، ("شركة جلوبال كليرنج") وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ أحد العقود. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسهيل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسهيلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صدور الحكم نهائياً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقمي 1480، 1487 لسنة 2015، وبتاريخ 25 سبتمبر 2019 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 24 مايو 2021، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية شركة جلوبال كليرنج في التعويض المطالب به.

وبتاريخ 11 مايو 2022، تم حسم هذا الموضوع نهائياً بصور هذا الحكم في الطعون أرقام 1480 و 1487 لسنة 2015 تمييز إداري/4 من محكمة التمييز، حيث قضت بإلزام الإدارة العامة للجمارك برد مبلغ قدره 5,561 ألف دينار كويتي لشركة جلوبال كليرنج من أصل مبلغ الكفالة المسيلة، وانتهت الطعون أعلاه فيما عدا ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف والذي قضى بإلزام المدعى عليه الثاني "مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته" بأن يؤدي إلى الشركة المدعية "شركة جلوبال كليرنج" مبلغاً مقداره 58,927 ألف دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً على كلا المبلغين اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم نهائياً.

قامت إدارة شركة جلوبال كليرنج بالدخول في مفاوضات مع الإدارة العامة للجمارك حالياً من أجل تحقيق المصلحة الأفضل لمساهمي شركة جلوبال كليرنج، وبناء عليه، قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج عدم إدراج أي تعديلات في البيانات المالية المجمعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2023 فيما يتعلق بالحكم أعلاه بانتظار نتيجة هذه المفاوضات.

خلال السنة، قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج بتسجيل مبلغ 54,395 ألف دينار كويتي في البيانات المالية المجمعة والذي يمثل صافي المبلغ المستحق من الإدارة العامة للجمارك، وفقاً للأحكام المذكورة أعلاه. لا يُمكن حالياً تحديد قيمة الفائدة المتعلقة بالمطالبات المذكورة أعلاه، وبالتالي لم يتم تسجيلها في البيانات المالية المجمعة.

#### (5) الدعوى القضائية مع الإدارة العامة للجمارك - الاستئناف أرقام 1927 و 1933 لعام 2018

إضافة لذلك، وفيما يتعلق بالنزاعات القائمة بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك والتي كان هناك مطالبات من كلا الطرفين ضد بعضهما البعض فيما يتعلق بتطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية، أقامت شركة جلوبال كليرنج القضية رقم 1927/2018 إداري/6 ضد الإدارة العامة للجمارك بطلب نذب خبراء وزارة العدل للاطلاع على نظام الحاسب الآلي بالإدارة العامة للجمارك لبيان مقدار رسوم مناوله السيارات؛ ووجهت الإدارة العامة للجمارك دعوى فرعية بطلب التزام شركة جلوبال كليرنج بلانحة الأسعار المرفقة بالعقد.

كما أقامت الإدارة العامة للجمارك القضية رقم 1927/2018 إداري/6 ضد شركة جلوبال بطلب إنشاء صندوق تطوير آليات المشروع وأن تؤدي شركة جلوبال للجمارك مبلغ 500 ألف دينار كويتي عن تطوير آليات المشروع بالمنافذ الجمركية بصفة دورية، وبإلزام شركة جلوبال أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 21,242 ألف دينار كويتي عن الغرامات المستحقة على شركة جلوبال اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005، وأن تؤدي شركة جلوبال للجمارك مبلغاً قدره 50 ألف دينار كويتي عن المخصص السنوي للصندوق.

كذلك أقامت الإدارة العامة للجمارك عدة دعاوى تم ضمها إلى القضايا المرفوعة من شركة جلوبال كليرنج وهذه القضايا هي على النحو التالي:

القضية رقم 1927/2018 إداري/6 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 1,805 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من أغسطس 2006 حتى أغسطس 2011، وإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 2,025 ألف دينار كويتي فروق مستحقة لأتعاب مدير المشروع عن الفترة من أغسطس 2011 حتى أغسطس 2014، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك مبلغاً قدره 42,991 ألف دينار كويتي عن الفروق المستحقة عليها اعتباراً من تاريخ 9 فبراير 2005 نتيجة تخلفها عن سداد أتعاب مدير المشروع مع غرامة التأخير التراكمية بواقع 1% اسبوعياً، وبإلزام شركة جلوبال كليرنج بتوريد الدفعات الشهرية المستحقة لأتعاب مدير المشروع حتى نهاية العقد.

القضية رقم 1927/2018 إداري/6 ضد شركة جلوبال كليرنج بطلب إلزام شركة جلوبال كليرنج أن تؤدي للجمارك ب مبلغاً قدره 5,853 ألف دينار كويتي فروق دفعات مستحقة لأتعاب مدير المشروع من تاريخ أغسطس 2006 إلى أكتوبر 2010 مع غرامة تأخير تراكمية والفوائد القانونية بنسبة 7% سنوياً والقضية رقم 1927/2018 إداري/6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات طلباته في الدعوى رقم 1927/2018 إداري/6؛ والقضية رقم 1927/2018 إداري/6 المرفوعة من مدير عام الإدارة العامة للجمارك بذات الطلبات الواردة بالدعوى رقم 1927/2018 إداري/6.

وقد تم ضم جميع تلك القضايا إلى بعضها ليصدر فيهم جميعاً حكماً واحداً؛ وبتاريخ 25 سبتمبر 2018، صدر الحكم برفض جميع الدعاوى.

طعنت على الحكم كلا من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بموجب الاستئناف رقمي 1927 و 2018/1933، إداري عقود وطعون أفراد/2. وبتاريخ 26 سبتمبر 2022 حكمت المحكمة أولاً: بانتهاء الخصومة في الاستئناف الأول وألزمت الشركة المستأنفة المصروفات وعشرة دنائير مقابل اتعاب المحاماة. ثانياً: بقبول الاستئناف الثاني شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه قضاؤه في الطلبات من الأول حتى الرابع والقضاء مجدداً بإلزام الشركة المستأنف ضدها بإنشاء صندوق تطوير المشروع موضوع عقد المزايدة رقم أج/ش/م/1/2004/2005 موضوع التداعي وبأن تؤدي لجهة الإدارة المستأنفة مبلغ مقداره 12,443 ألف دينار كويتي، وبرفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من طلبات.

قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقم 3995 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت إلغاء الحكم ورفض الدعوى وضمنت الطعن طلباً بوقف التنفيذ حتى يتم البت في الطعن. كما قامت الإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم بموجب التمييز رقم 4023 لسنة 2022 تمييز إداري/1 وطلبت زيادة قيمة التعويض، وبجلسة 12 أبريل 2023 نظرت محكمة التمييز طلب وقف النفاذ وقررت بتلك الجلسة وقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في موضوع الطعن، وقد قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج (بعد استشارة المستشار القانوني للشركة الزميلة) عدم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة انتظاراً للحكم النهائي من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

## (6) قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسيدر") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مرسوم صدره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضاً المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015.

في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017. حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

وتم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتقسيم الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و 25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي يتحقق للمحكمة الولاية القضائية بشأنها. وقد تقدمت المدعى عليها بمذكرتها الدفاعية بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد الشركة الزميلة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت إلزام الشركة الزميلة بمصاريف التحكيم بقيمة حوالي 5 مليون دولار أميركي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت الشركة الزميلة بطلب إلغاء القرار قبل مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. بتاريخ 22 سبتمبر 2021، قام مركز تسوية منازعات الاستثمار بتشكيل لجنة للفصل في طلب الشركة الزميلة لإلغاء القرار. وقد اجتمعت اللجنة في 22 نوفمبر 2021 وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً للإجراءات في 24 نوفمبر 2021، ووفقاً للجدول الزمني الإجرائي، قدمت الشركة الزميلة مذكرتها في 22 ديسمبر 2021 وقامت جمهورية العراق بتقديم مذكرة دفاعها في 22 أبريل 2022.

وانعقدت جلسات المحكمة في 15، 16 نوفمبر 2022. ومن المتوقع الآن أن تناقش اللجنة وتصدر قرارها النهائي بشأن الإلغاء في غضون بضعة أشهر. وفي 8 فبراير 2024، أصدرت اللجنة قرارها الذي ألغت بموجبه الحكم الأساسي جزئياً على سند أن المحكمة أخطأت في الحكم بشأن مطالبة الشركة الزميلة بالتنفيذ، وبالتالي ارتكبت خطأ قابلاً للإبطال. وعليه، ستقوم الشركة الزميلة بإعادة تقديم مطالبات جديدة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق. وبناءً عليه في 8 يوليو 2024، قامت الشركة بإعادة تقديم طلباتها أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق وقد تم تسجيل المطالبة وسيتم تشكيل هيئة تحكيمية جديدة تابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في الأشهر المقبلة.

#### دعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان

هذا، وفي سياق منفصل، بتاريخ 31 مايو 2021، تقدمت شركة الكازار كابيتال المحدودة، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، بدعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان، وهي وحدة سياسية تابعة لحكومة العراق، وذلك سندا لبند ضمان سيادي وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركة الزميلة. وبتاريخ 24 يناير 2022، رفضت المحكمة الكلية مطالبات شركة الكازار على سند أنه، ومن بين أسباب أخرى، لم تتمكن شركة الكازار من إثبات أنها منحت قرضاً بقيمة 250 مليون دولار أمريكي إلى كورك والذي كانت تسعى بشأنه للحصول على تعويضات بموجب الضمان السيادي. وبتاريخ 16 فبراير 2022، استأنفت شركة الكازار الحكم أمام محكمة الاستئناف الكويتية، وبتاريخ 19 أبريل 2022، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة الكازار بمنحها تعويضات بقيمة 490 مليون دولار أمريكي ضد حكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى فائدة سنوية قدرها 7٪ حتى تاريخ الدفع الفعلي، وفي 2 مايو 2023، أصدرت محكمة التمييز الكويتية قراراً بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الكويتية، وذلك بانتظار الفصل في النزاع، وفي 30 يناير 2024، رفضت محكمة التمييز الكويتية استئناف حكومة إقليم كردستان وأيدت الحكم الكويتي. وعليه، ستسعى الشركة الزميلة الآن إلى تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان. لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة بعين الاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

بناءً على ذلك، بدأت شركة الكازار إجراءات تنفيذ الحكم الكويتي. وفي يناير 2023، بدأت الإجراءات أمام محكمة مقاطعة الولايات المتحدة في المنطقة الجنوبية من نيويورك سعيًا للحصول على أمر للاعتراف بالحكم الكويتي وتنفيذه ("الإجراءات في المنطقة الجنوبية من نيويورك"). وفي أبريل 2024، أوقفت المحكمة الأمريكية تنفيذ الإجراءات في انتظار نتيجة الإجراءات في الكويت. وبعد ذلك في يوليو 2024، رفعت المحكمة الأمريكية الوقف ووضعت جدولاً زمنياً للإحاطة. تقدمت حكومة إقليم كردستان بطلب لرفض الإجراءات في المنطقة الجنوبية من نيويورك بالارتكاز على أسس قانونية. من جهتها تقدمت شركة الكازار بطلب منفصل إلى المحكمة الأمريكية لإصدار حكم مستعجل لصالحها (أي؛ حكم يمنح شركة الكازار الانتصاف الذي طلبته). سيتم الانتهاء من إعداد الإحاطة بشأن هذه الطلبات في نهاية أكتوبر 2024 وستستمر المحكمة إلى المرافعات بشأن هذه الطلبات خلال شهر نوفمبر 2024.

في ديسمبر 2022، بدأت شركة الكازار في سياق منفصل إجراءات التنفيذ في فرنسا. وفي 20 نوفمبر 2023، قدمت حكومة إقليم كردستان مذكرة دفاعها. وفي 27 فبراير 2024، قدمت شركة الكازار مذكرة ردها، وبعد ذلك أمرت المحكمة حكومة إقليم كردستان بتقديم مذكرة ردها في 27 مارس 2024.

في 26 مارس 2024، أبلغت حكومة إقليم كردستان المحكمة بأنها قدمت طلباً لإعادة النظر أمام المحاكم الكويتية - سعيًا لإلغاء الحكم الكويتي - وعلى هذا الأساس طلبت تمديدًا للوقت لتقديم مذكرة ردها. في 29 مارس 2024، وافقت المحكمة في الإجراءات الفرنسية على طلب حكومة إقليم كردستان بالتعميد، وأمرت بتقديم مذكرة الرد في 11 سبتمبر 2024. تم رفض طلب إعادة النظر أمام المحاكم الكويتية في 9 يوليو 2024.

في 10 سبتمبر 2024، قدمت حكومة إقليم كردستان مذكرة ردها، إلى جانب طلب بوقف الإجراءات. قدمت شركة الكازار والشركة ردها على طلب حكومة إقليم كردستان بوقف الإجراءات في 8 أكتوبر 2024، استمعت المحكمة إلى الدفوع المقدمة بشأن هذه الطلبات في نوفمبر 2024، وأصدرت لاحقاً أمراً في 5 ديسمبر 2024 ("امر SDNY") حيث ردت، باختصار، طلب حكومة إقليم كردستان برفض الإجراءات ولكنها، مع ذلك، أوقفت الإجراءات بشكل عام، في انتظار نتيجة إجراءات إعادة تقديم طلب أمام مركز تسوية منازعات الاستثمار الدولي المشار إليه أعلاه. وفي 20 ديسمبر 2024، قدمت الكازار طلباً لإعادة النظر في أمر وقف الإجراءات، ولم يتم البت بهذا الطلب لحينه.

وفي انتظار النتيجة النهائية لإجراء التنفيذ والشكوك حول توقيت وتحديد الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

#### التحكيم بشأن سند الإخلاء

في 24 فبراير 2023، بدأت كورك تيليكون إجراءات تحكيمية ضد شركة الكازار، سعيًا لإصدار أمر قضائي دائم يمنعها من تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان في دولة الكويت ودولياً. هذا، وتدعي كورك تيليكون أن الحصول على الحكم الكويتي وتنفيذه هو مخالف لسند إخلاء طرف الذي أبرمته شركة الكازار في عام 2011، والذي كانت الأخيرة قد أخلت بموجبه التزامات كورك تيليكون في اتفاقية القرض القابل للتحويل. وتسعى كورك تيليكون أيضاً إلى الحصول على إدلاءات مختلفة، بما في ذلك إدلاءات بأن شركة الكازار خالفت العقد وأن كورك تيليكون ليست مسؤولة بموجب اتفاقية القرض القابل للتحويل، وأشارت كورك تيليكون أيضاً إلى أنها ستقدم بطلب إلى المحكمة (فور تشكيلها) لإصدار أمر قضائي وقي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي، في انتظار إصدار قرار نهائي في التحكيم، علماً بأن التحكيم ما زال في مراحله المبكرة. وتقدمت كورك تيليكون بطلب تحكيم إلى سكرتارية غرفة التجارة الدولية في 24 فبراير 2023، وتم إعلانه إلى شركة الكازار في 15 مارس 2023، وردت شركة الكازار على طلب التحكيم ("الرد") بتاريخ 15 مايو 2023. تم تشكيل الهيئة التحكيمية في 23 يوليو 2023. قدمت كورك تيليكون صحيفة دعاواها بتاريخ 18 أكتوبر 2023، وقدمت شركة الكازار طلب ضمان لتغطية التكاليف في 20 أكتوبر 2023 مع طلب وقف التنفيذ في 23 أكتوبر 2023. بتاريخ 21 ديسمبر 2023، منحت المحكمة شركة الكازار ضماناً لتغطية التكاليف، لكنها رفضت طلب وقف التنفيذ. وطلب من كورك دفع مبلغ 1.35 مليون دولار أمريكي بحلول 18 يناير 2024، لكنها تقاعست عن القيام بذلك. وبالتالي تم وقف الإجراءات تلقائياً إلى أن قامت شركة كورك بدفع مبلغ الضمان متأخراً في 18 مارس 2024.

وقد استؤنفت الإجراءات الآن. قدمت شركة كورك طلباً لإصدار أمر قضائي وقتي في 28 مارس 2024. وقدمت شركة الكازار مذكرة دفاع في 23 أبريل 2024. انتهت مرحلة تقديم المستندات في 13 أغسطس 2024. وفي 30 أغسطس 2024، في سياق الأمر الإجرائي رقم 3، تم منح شركة تيليكون العراق ضمناً إضافياً للتكاليف بمبلغ 220,000 دولار أمريكي فيما يتعلق بتكاليف الاعتراض على طلب شركة كورك لإصدار الأمر القضائي. قدمت شركة كورك مذكرة ردها في 26 سبتمبر 2024. اختتمت مرحلة تقديم المذكرات الخطية بشأن طلب إصدار الأمر القضائي في 14 أكتوبر 2024، وسيتم النظر في هذا الطلب في 13 نوفمبر 2024 على أن يتم إيداع الأوراق المطلوبة في 6 نوفمبر 2024. تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب إلى المحكمة لتمديد الوقت لتقديم مذكرتها الجوابية حتى 27 يناير 2025. في الوقت الحالي. ومن المقرر عقد جلسة الاستماع إلى الأسس الموضوعية في الفترة من 10 إلى 14 فبراير 2025، وسوف تتبع ذلك المرافعات الختامية المكتوبة وربما الشفهية في مارس 2025.

هذا، وقبل تقديم طلب التحكيم سنداً لسند الإخلاء، تقدمت شركة كورك تيليكون بطلب إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي لحين تشكيل هيئة التحكيم في تحكيم الإخلاء وتحديدًا طلب مماثل للأمر القضائي الوقتي ("طلب الأمر الوقتي"). وتم تقديم طلب الأمر الوقتي في 20 يناير 2023 وأقرت شركة الكازار بإعلانها الطلب المذكور في 17 فبراير 2023، وبعد أن قدم الطرفان الأدلة والحجج الرئيسية، عُقدت جلسة الاستماع في طلب الأمر الوقتي بتاريخ 22 مارس 2023. وفي 13 يونيو 2023، رفضت محكمة مركز دبي المالي العالمي طلب الأمر الوقتي ومن ثم، أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 26 يونيو 2023 أسباباً مكتوبة لرفض طلب الأمر الوقتي. هذا، وجرى منح شركة الكازار تكاليف طلب الأمر الوقتي وهي تمضي الآن في إجراء تقييم تفصيلي لتكاليفها، مما أدى إلى إصدار محكمة مركز دبي المالي العالمي أمراً لشركة كوريك بدفع مبلغ 307,753 دولار أمريكي لشركة الكازار في 28 يونيو 2024. وقد فشلت شركة كوريك حتى الآن في الدفع ويتم اتخاذ خطوات التنفيذ.

نظراً لأن النزاع لا يزال معلقاً دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، فلا يمكن تقييم الأثر المالي لنتائج هذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكون، قامت شركة تيليكون العراق المحدودة ("شركة تيليكون العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

#### • التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين

في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكون العراق إجراءات التحكيم ضد شركة سي اس ليمتد والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكون. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكون العراق طلباً مبدئياً لطلب التحكيم في 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكون العراق مذكرة مطالبتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة كورك الدولية مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوقفت شركة تيليكون العراق الإجراءات دون المساس بأصل حق المدعي به.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكون العراق نيابة عن نفسها وبالنيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكون، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020 قدمت شركة تيليكون العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة. هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكون العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكون في ديسمبر 2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021 للفصل في طلب شركة تيليكون العراق لمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في مثل هذا الطلب). وبموجب أمر مؤرخ في 16 مارس 2021 منحت المحكمة شركة تيليكون العراق إذنًا لتقديم معظم الطلبات الفرعية محل الخلاف بتاريخ 23 أبريل 2021 قدمت الشركة المذكورة صحيفة الدعوى بشأن الأسس الموضوعية للمطالبة. وعقد الطرفان جلسات استماع بشأن أساس الدعوى في الفترة ما بين 8 و16 مايو 2022، وتم عقد جلسات استماع أخرى في 2 و3 أغسطس 2022، بتاريخ 20 مارس 2023، أصدرت المحكمة حكمها واستجابت لكامل مطالبات عراق تيليكون المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن المدعى عليهم انخرطوا في مخطط متعمد "الرشوة وإفساد مسؤولين" تابعين للجهة التنظيمية في قطاع اتصالات العراق من أجل الحصول على قرار خاطئ بمصادرة ملكية شركتي عراق تيليكون المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة في كورك تيليكون. كما استجابت المحكمة لطلبات عراق تيليكون المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن سيروان صابر مصطفى بارزاني قد خالف التزاماته الائتمانية من خلال الانخراط في أعمال متعددة من التعاقد مع الذات وسوء السلوك، مما تسبب في ضرر للمدعين.

وأمرت المحكمة المدعى عليهم، مجتمعين ومنفردين، بدفع مبلغ إجمالي قدره 1.65 مليار دولار أمريكي كتعويضات ومصاريف قانونية، بالإضافة إلى الفوائد، ويستحق مبلغ 1.329 مليار دولار لشركة انترناشونال هولدينج المحدودة، فيما يستحق مبلغ 318.7 مليون دولار لشركة عراق تيليكون المحدودة.



بتاريخ 10 أبريل 2023، تم تقديم طلب للاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم، ووافقت محكمة مركز دبي المالي العالمي على ذلك في 13 أبريل 2023 ("قرار التنفيذ"). هذا، ويقتضي إعلان قرار التنفيذ قبل أن يصبح قابلاً للتنفيذ. وفي 14 أبريل 2023، تم تقديم طلب للحصول على إذن لإعلان المدعى عليهم بقرار التنفيذ وبمستندات محكمة مركز دبي المالي العالمي ذات الصلة، وذلك بوسائل بديلة، وتمت الموافقة على هذا الطلب من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي في 2 مايو 2023. وفي 14 أبريل 2023، قدمت شركة عراق تيليكون المحدودة طلباً للحصول على إذن لتنفيذ قرار التحكيم وقرار التنفيذ لصالح نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب بتاريخ 12 مايو 2023.

في 28 أبريل 2023، تقدمت شركة عراق تيليكون المحدودة بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لاستصدار قرار بتجميد عالمي ضد السيد بارزاني بقيمة المبلغ المدين به شخصياً لشركة تيليكون العراق وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة سندا للحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين (أي حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي). هذا، وعقدت جلسة رجائية (ex parte) في 11 مايو 2023 وتم إصدار أمر التجميد في 12 مايو 2023، وتم إعلان السيد بارزاني بأمر التجميد حيث أعرب عن استعداده للامتثال له، وقدم الإفصاح عن الأصول عبر إفادة خطية وما زال الطرفان يجريان مراسلات مستمرة بشأن مدى إفصاح السيد بارزاني وامتثاله لأمر التجميد، وبإمكان شركة عراق تيليكون المحدودة التقدم إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي للحصول على أمر لمزيد من الإفصاح، أو استجواب السيد بارزاني، حسب الضرورة.

في 24 مايو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب لتعليق نفاذ قرار التنفيذ في انتظار الفصل في طلب الطعن بحكم التحكيم (المعروف أدناه) ("طلب وقف النفاذ")، واستجابت المحكمة للطلب في 31 مايو 2023 قبل أن تعود وتقرر إلغاءه في 2 يونيو 2023 وطلبت تعيين جلسة استماع بشأن طلب وقف النفاذ، والذي جرى تعيينها في 25 يوليو 2023. ثم وافق الطرفان على سحب طلب وقف النفاذ، بشرط أن تتعهد شركة تيليكون العراق بعدم تنفيذ قرار التنفيذ أمام مركز دبي المالي العالمي لحين الفصل بطلب الطعن بحكم التحكيم من قبل المحكمة الابتدائية في مركز دبي المالي العالمي. هذا، وتم تثبيت هذا الاتفاق بموجب أمر موافقة، وتم شطب جلسة 25 يوليو 2023.

في 20 يونيو 2023، تقدمت كورك والسيد بارزاني بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي لإلغاء الحكم الصادر بشأن اتفاقية المساهمين، وبخصوص هذا الطلب، قدمت شركة عراق تيليكون المحدودة أدلة رداً على طلب كورك والسيد بارزاني في 15 سبتمبر 2023، فيما قدمت كورك والسيد بارزاني أدلتهم الواقعية في 20 أكتوبر 2023. هذا، وسيقدم الخبراء المعينين من قبل الطرفين تقاريرهم المشتركة في 24 نوفمبر 2023، وتم انعقاد جلسة مدتها ثلاثة أيام في الأسبوع الذي يبدأ في 19 فبراير 2024.

في 29 أغسطس 2024، رفضت محكمة مركز دبي المالي العالمي طلب إلغاء القرار التحكيمي بالكامل وأمرت بتعويض شركة عراق تيليكون عن التكاليف المتكبدة من قبلها في هذا السياق ("حكم الإلغاء").

في 19 سبتمبر 2024، تقدمت شركة كورك بطلب إلى محكمة مركز دبي المالي العالمي للحصول على إذن لاستئناف حكم الإلغاء وكذلك وقف تنفيذ قرار التنفيذ أمام مركز دبي المالي العالمي بانتظار صدور أي قرار في الاستئناف. في 10 أكتوبر 2024، قدمت شركة عراق تيليكون الحجة الأساسية لمعارضة طلب الإذن بالاستئناف. لم تصدر محكمة مركز دبي المالي العالمي بعد توجيهاتها بشأن الإجراءات للبت في طلب وقف التنفيذ.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

- التحكيم بشأن اتفاقية الحقوق التبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان: إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة  
يتعلق هذا النزاع، بالاحتياال المزعم المديبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكون بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكون. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بدعوى التعويض المقابلة عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالبت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة بتاريخ 8 نوفمبر 2018. فُدم رد شركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تشكيل هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكون العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019 فيما قدمت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكون العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. والرد على الدفاع على الدعوى المقابلة ومذكرة شركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج بالمطالبة بالتعويض في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستماع في فبراير 2021.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكونم لإلغاء وإبطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكونم. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكونم بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيال متعمد ضد شركة عراق تيليكونم، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلاً عن منح شركة عراق تيليكونم حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي التي جرى تحصيلها بتاريخ 18 مايو 2023.

وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكونم بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكونم بهدف تنفيذ مطالبتها بالدين التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموعة قيمة المطالبة تقريباً مبلغ 1 مليار دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مديناً، وشركة كورك تيليكونم، بصفتها الكفيل. قدمت كورك تيليكونم ردها في 24 يناير 2022. وبتاريخ 17 يونيو 2022، قدمت شركة كورك تيليكونم طلباً لوقف الإجراءات في انتظار الفصل في طلبها أمام المحاكم اللبنانية لإلغاء قرار التحكيم الذي يبطل اتفاقية الحقوق التبعية، وفي 1 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكونم ردها على طلب كورك تيليكونم بوقف الإجراءات. في 15 يوليو 2022، قدمت كورك تيليكونم ردها لدعم اقتراحها بوقف الإجراءات، وبتاريخ 29 يوليو 2022، قدمت شركة عراق تيليكونم مذكرة تعقيبية رداً على طلب كورك تيليكونم بوقف الإجراءات. وكانت جلسة طلب وقف الإجراءات بتاريخ 17 أغسطس 2022 وتم رفض طلب وقف إجراءات كورك تيليكونم من قبل هيئة التحكيم بتاريخ 22 أغسطس 2022.

وصدر الأمر الإجرائي الأول في 9 سبتمبر 2022. قدمت شركة عراق تيليكونم صحيفة دعواها في 9 سبتمبر 2022 وقدمت شركة عراق تيليكونم دفاعها بتاريخ 18 نوفمبر 2022 ومرحلة الإفصاح في 20 يناير 2023. تم تقديم مذكرة الرد الخاص بشركة عراق تيليكونم في 3 مارس 2023. وبتاريخ 5 مايو 2023 تم تقديم مذكرة كورك التعقيبية، وعقدت جلسة النظر بالموضوع في يونيو 2023، وبعد ذلك تم تحديد جلسات في 26 و 27 سبتمبر 2023.

قدمت هيئة التحكيم مسودة قرار التحكيم النهائي إلى أمانة سر المحكمة في 8 يوليو 2024 للموافقة عليه وأعلنت اختتام الإجراءات. صدر قرار التحكيم النهائي في 9 سبتمبر 2024. أمرت الهيئة التحكيمية شركة كورك بدفع أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي لشركة تيليكونم العراق. وتقدمت شركة تيليكونم العراق بطلب إلى المحكمة لتصحيح/تفسير الأخطاء المطبعية البسيطة وغيرها من الأخطاء الواردة في الحكم في 18 سبتمبر 2024، وقد وافقت المحكمة على هذا الطلب، وأصدرت هيئة التحكيم ملحقاً للحكم يحدد التصحيحات في 6 يناير 2025. وتسعى شركة تيليكونم العراق حالياً إلى تنفيذ هذا القرار النهائي.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

هذا، وبتاريخ 13 ديسمبر 2021 قدمت شركة تيليكونم العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيال الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة، هذا، وتم تقديم رد بنك انتركونتيننتال لبنان في 7 أبريل 2022 علماً بأن هيئة التحكيم قد تشكلت بتاريخ 10 أغسطس 2022، وعقدت هيئة التحكيم مؤتمر إدارة القضية في التحكيم بتاريخ 3 نوفمبر 2022، وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً في 5 ديسمبر 2022. ووفقاً للجدول الزمني، قدمت شركة تيليكونم العراق صحيفة دعواها في 9 ديسمبر 2022، فيما قدم بنك انتركونتيننتال لبنان مذكرة دفاعه بتاريخ 24 مارس 2023.

وفي 1 يونيو 2023، أصدرت محكمة استئناف بيروت قرارها بشأن طعن بنك انتركونتيننتال لبنان بقرار التحكيم الأولي بشأن تحكيم بنك انتركونتيننتال لبنان، وقررت المحكمة إلغاء الحكم، ("قرار الإلغاء"). هذا، وقدمت شركة تيليكونم العراق طعناً بالتمييز أمام محكمة التمييز اللبنانية، ولاحقاً بتاريخ 7 يوليو 2023 وعقب صدور قرار الإلغاء تقدمت شركة تيليكونم العراق بطلب لوقف الإجراءات، أو تعديل الجدول الزمني الإجرائي. وفي نفس التاريخ، تقدم بنك انتركونتيننتال لبنان بطلب لرد مطالبات شركة تيليكونم العراق، هذا، ووافقت المحكمة على وقف الإجراءات لحين البت في طلبات شركة تيليكونم العراق أمام محكمة التمييز اللبنانية بوقف مفاعيل قرار الإلغاء. وفي 18 أكتوبر 2023، أصدرت محكمة التمييز اللبنانية قراراً بوقف تنفيذ قرار الإلغاء. إن الطعن على قرار محكمة التمييز في بيروت ما زال معلقاً حالياً، وقد أشار الطرفان إلى أنه ليس لديهما اعتراض على الإبقاء على الوقف في انتظار صدور نتيجة الطعن. في 1 فبراير 2024، أصدرت المحكمة الأمر الإجرائي رقم 10، الذي قضى بوقف إجراءات التحكيم حتى صدور قرار محكمة التمييز اللبنانية بشأن الطعن على قرار محكمة استئناف بيروت، أو حتى 1 فبراير 2025، أيهما يحدث أولاً.

• **مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي**  
في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكون العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد ريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم بالإضافة إلى عدد من حالات التعاقد مع الذات. وتم اعلانه اعلاناً صحيحاً في الدعوى CFI-019-2018 في لبنان بتاريخ 6 فبراير 2020 وصدرت شهادة بالإعلان من محكمة مركز دبي المالي العالمي في 13 فبراير 2020.

منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 11 مايو 2020 الإذن لشركة تيليكون العراق لتقديم مطالبة فرعية من قبل شركة انترناشونال هولدينج ونياية عنها ضد السيد رحمة، بشرط أن تقدم شركة تيليكون العراق جدول بالمخالفة والخسارة والرابطة السببية (الامر الذي لم يحصل). هذا، وبذلك جهود لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الحديثة الأخرى عبر الإعلان بالطرق الدبلوماسية، لكنها باءت بالفشل في نهاية الأمر، ووفقاً لأوامر المحكمة، يجب إعلان جدول الجزئيات قبل اتخاذ خطوات أخرى في الإجراءات، وعليه، تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب للحصول على إذن وحصلت في 17 يونيو 2021 على إذن لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الأخرى بوسائل بديلة (كالبريد الإلكتروني والبريد السريع لمختلف الشركات التابعة للسيد رحمة). هذا، وقد تم الإعلان بالطرق البديلة، وعليه، بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكماً ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والمصاريف. وبتاريخ 27 ديسمبر 2021، منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي إذناً بإعلان السيد رحمة بالحكم بموجب طريق بديل، علماً بأن مهمة الإعلان بالطرق الاستثنائية قد حصلت وشركة تيليكون العراق هي الآن في طور تنفيذ الحكم بالإضافة إلى المصاريف. في 1 يناير 2023، تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب للحصول على أمر قضائي (حجز تحفظي) أمام المحاكم اللبنانية فيما يتعلق ببعض أصول السيد رحمة، وفي 25 يناير 2023، تم اصدار أمر قضائي بحجز 26 عقاراً يملكها السيد رحمة في مناطق مختلفة بالإضافة إلى أسهمه في 24 شركة، ويشمل الحجز التحفظي الأرباح التي تحققها تلك الشركات. هذا، وبعد استكمال خطوات الإعلان، ستتقل إجراءات التنفيذ إلى مرحلة المزاو التي تجري بإدارة المحكمة لبيع الأصول بالمزاد العلني. غير أن إجراءات التنفيذ قد توقفت لأن السيد رحمة استأنف أمام محكمة الاستئناف قرار المحكمة الابتدائية اللبنانية بمنح الإذن لشركة تيليكون العراق بتنفيذ الحكم الغيابي. وفي انتظار البت في استئناف السيد رحمة، جرى وقف التنفيذ مؤقتاً بقوة القانون، علماً بأن إجراءات الاستئناف سارية

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكون بشأن إخلال كورك تيليكون في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتهما بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت الشركة الزميلة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكون. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودرن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكون بطريقة بديلة وعُقدت جلسة استماع أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021. أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي حكماً في 9 مايو 2021، والذي بموجبيه فازت شركة مودرن العالمية بالاستئناف، وبناءً عليه، الشركة الآن بصدد اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الحكم الصادر بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ضد شركة كورك في الإمارات العربية المتحدة والعراق. وبشهر أبريل 2022، تم الحصول على مبلغ يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي من بعض أصول كورك في الإمارات العربية المتحدة. لا تزال جهود التنفيذ مستمرة.

ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكون، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فائدة كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023، وبالتالي تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 111,951 ألف دينار كويتي (2023: 111,639 ألف دينار كويتي).

• **دعوى قضائية أخرى**  
(1) أصدرت وزارة المالية قراراً بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاءها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً أيضاً لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضاً لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى تاريخه وقامت الشركة الزميلة باتخاذ مخصصات احتياطية لهذه الدعوى في سنوات سابقة بالمبلغ الكامل، ولا يزال المبلغ مستحقاً.

(2) قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقلات للمطالبة بقيمة الإيجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

(3) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وبتاريخ 16 فبراير 2023، صدر قرار إداري من وزارة المالية بإخلاء الشركة الزميلة من مشروع الواجهة البحرية – المرحلة الثالثة "سوق شرق" وبتاريخ 2 مارس 2023 أرسلت وزارة المالية إنذاراً إلى الشركة الزميلة بتسليم سوق شرق وذلك قبل 6 مارس 2023 وفي حالة الإمتناع ستقوم الوزارة بتنفيذ قرار الإخلاء الإداري بالقوة الجبرية وبتاريخ 7 مارس 2023 قامت الوزارة بإخلاء الشركة الزميلة من سوق شرق بالقوة الجبرية.

قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 13033 لسنة 2022 تجاري مدني كلي حكومة/5 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية، وبتاريخ 23 مارس 2023، قضت محكمة أول درجة دائرة تجاري مدني كلي حكومة/5 بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى دائرة إداري كلي/10 وبتاريخ 4 مايو 2023 تم شطب الدعوى، وقد استأنفت الشركة الزميلة علي هذا الحكم وبتاريخ 10 سبتمبر 2023 تم الحكم بعدم جواز الإستئناف. وبتاريخ 12 نوفمبر 2023 سجلت قضية في دائرة تمييز تجاري برقم 2023/4875 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتى تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 1158 لسنة 2023 إداري/10 وموضوعها إلغاء القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 وبتاريخ 24 أغسطس 2023 تم رفض الدعوى. وبتاريخ 6 فبراير 2024 قضت محكمة الإستئناف بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وقد قامت الشركة الزميلة بالطعن علي هذا الحكم بالتمييز رقم 2024/1075 اداري/1 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتى تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 4917 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/24 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية وقد تم الحكم بتاريخ 28 فبراير 2024 بعدم الاختصاص والإحالة للدائري/11 وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 24 أبريل 2024، والتي تم تأجيلها للنطق بالحكم في 15 مايو 2024 والذي اقر برفض الدعوى وقد استأنفت الشركة الزميلة علي هذا الحكم بالدعوى في دائرة الإستئناف رقم 2024/2930 وتم تحديد جلسة بتاريخ 9 سبتمبر 2024 للحكم والذي قضى برفض وتأييد الحكم المستأنف.

علماً بأن الشركة الزميلة قامت بدفع القيمة الاجبارية لوزارة المالية مقدماً حتى تاريخ مارس 2024.

(4) بتاريخ 27 أبريل 2023 قامت وزارة المالية بتسييل الكفالة الصادرة من بنك الكويت الوطني بمبلغ قدره 2,320,595.880 دينار كويتي "اثنان مليون وثلاثمائة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون ديناراً وثمانمائة وثمانون فلساً" لصالح وزارة المالية والتي تم إصدارها بناءً على طلب الشركة وذلك لضمان قيام الشركة بأعمال تصميم وإنشاء وإدارة مرفق "مشروع الواجهة البحرية - المرحلة الثالثة" - سوق شرق - ولما كانت الشركة قد قامت بأعمال الصيانة كاملة وفق شروط العقد سالف الذكر، واستمر ذلك إلى أن استولت وزارة المالية على المشروع بتاريخ 7 مارس 2023؛ ولما كانت الوزارة المذكورة قد قامت بتسييل الكفالة مخالفة للمادة رقم 16 من العقد سالف الذكر والإستيلاء على قيمتها فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم 3674 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة طالبة فيها الحكم بإلزام وزارة المالية برد قيمة الكفالة والفوائد القانونية بواقع 7% من تاريخ تسييل الكفالة وحتى تمام السداد، وقد تم تحديد جلسة بتاريخ 21 مايو 2024 للتقرير والتي تم تأجيلها لجلسة 10 سبتمبر 2024 للتقرير، وقد تم تحديد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2025 للإطلاع، وبتاريخ 18 مارس 2025 قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها للدائرة الإدارية المختصة إداري/9 لنظرها بجلسة بتاريخ 6 مايو 2025، ومن ثم قامت الشركة الزميلة بتسجيل قيمة الكفالة ذم مدينة تحت التحصيل القضائي بموجب الدعوى سالف الذكر.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة حتى تاريخ التقرير.

9. عقارات استثمارية

2023	2024	
9,363,369	<b>5,142,957</b>	الرصيد في بداية السنة
(712,764)	-	استبعادات
(301,095)	<b>595,000</b>	التغير في القيمة العادلة
(3,210,000)	-	المحول إلى طرف ذي صلة
3,447	<b>10,402</b>	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
<b>5,142,957</b>	<b>5,748,359</b>	الرصيد في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر 2024، إن العقارات الاستثمارية بقيمة عادلة 5,748,359 دينار كويتي (2023: 5,142,957 دينار كويتي) مرهونة لبنوك مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مباحات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استنادًا إلى تقييمات قام بها مقيمين خارجيين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في الجدول التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

**2024**

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ومباني	مبيعات السوق المقارنة	<b>5,748,359</b>

**2023**

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ومباني	مبيعات السوق المقارنة	<b>5,142,957</b>

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة  
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة  
**31 ديسمبر 2024**  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10. ممتلكات وعقارات ومعدات

أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتركيبات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
63,430,887	27,215,196	49,027,125	11,302,123	16,429,761	2,273,529	22,568,518	2,361,162	194,608,301
-	27,216	372,256	101,846	188,443	341,329	259,845	1,254,459	2,545,394
-	-	-	(535,908)	(259,725)	(168,293)	(277,290)	(203)	(1,241,419)
5,776,988	633,915	-	-	-	-	-	-	6,410,903
161,108	(36,621)	-	-	-	-	-	-	124,487
642,619	986,971	39,097	10,240	34,637	2,202	53,219	100	1,769,085
<b>70,011,602</b>	<b>28,826,677</b>	<b>49,438,478</b>	<b>10,878,301</b>	<b>16,393,116</b>	<b>2,448,767</b>	<b>22,604,292</b>	<b>3,615,518</b>	<b>204,216,751</b>
<b>التكلفة:</b>								
في 1 يناير 2024								
إضافات								
استيعادات								
ربح إعادة تقييم								
صافي خسائر الإنخفاض في القيمة								
المعكوسة (المحملة)								
تعديلات ترجمة عملات أجنبية								
<b>في 31 ديسمبر 2024</b>								
<b>الإستهلاك المتراكم ومخصصات</b>								
<b>خسائر الانخفاض في القيمة:</b>								
في 1 يناير 2024								
المحمل خلال السنة								
المتعلق بالاستيعادات								
تعديلات ترجمة عملات أجنبية								
<b>في 31 ديسمبر 2024</b>								
<b>صافي القيمة الدفترية:</b>								
<b>في 31 ديسمبر 2024</b>								
<b>في 31 ديسمبر 2023</b>								
-	16,875,311	26,381,139	9,937,051	15,412,773	2,049,928	20,699,423	585,094	91,940,719
-	641,465	837,564	405,075	420,912	47,368	807,773	-	3,160,157
-	-	-	(535,675)	(259,692)	(168,293)	(277,290)	-	(1,240,950)
-	227,303	15,057	122,224	32,836	2,170	48,981	-	448,571
-	11,951,366	23,057,339	941,250	980,343	398,839	1,904,869	3,030,424	112,276,032
63,430,887	11,208,653	23,498,607	1,356,696	1,211,044	104,846	2,448,559	1,776,068	105,035,360

- كما في 31 ديسمبر 2024، توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 79,137,966 دينار كويتي (2023: 72,425,358 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

- كما في 31 ديسمبر 2024، تم التوصل إلى القيمة العادلة لأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بناءً على تقييمات من قبل مقيمين مستقلين، باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات:

2024	أساس التقييم	فئة الممتلكات والعقارات والمعدات
المستوى الثاني	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ملك حر
70,011,602	مبيعات السوق المقارنة	مباني مقامة على أراضي ملك حر
11,951,366		
81,962,968		

- قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم الأراضي والمباني.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة  
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة  
31 ديسمبر 2024  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

التكلفة:	أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتركيبات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
في 1 يناير 2023	63,891,331	27,143,621	46,616,564	10,899,810	16,407,045	2,469,319	22,114,955	3,786,256	193,328,901
إضافات	-	58,809	3,085,724	799,547	538,160	10,014	814,574	(520,094)	4,786,734
استيعادات	(235,988)	(3,909)	(652,157)	(394,374)	(489,031)	(204,557)	(329,538)	(905,000)	(3,214,554)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(224,456)	16,675	(23,006)	(2,860)	(26,413)	(1,247)	(31,473)	-	(292,780)
في 31 ديسمبر 2023	63,430,887	27,215,196	49,027,125	11,302,123	16,429,761	2,273,529	22,568,518	2,361,162	194,608,301
الإستهلاك المتراكم ومخصصات خسائر الانخفاض في القيمة:	-	15,473,693	23,610,914	9,912,490	15,324,509	2,360,481	19,627,165	585,094	86,894,346
في 1 يناير 2023	-	530,953	1,034,728	435,530	407,763	13,965	901,642	-	3,324,581
المحمل خلال السنة	-	-	(93,794)	(350,877)	(389,501)	(204,542)	(318,404)	-	(1,357,118)
المتعلق بالاستيعادات	-	-	1,146,694	-	-	-	-	-	1,146,694
خسائر الانخفاض في القيمة (*)	-	1,897	(170,024)	(51,716)	(124,054)	(1,221)	(90,444)	-	(435,562)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	-	16,006,543	9,945,427	15,218,717	2,168,683	20,119,959	585,094	89,572,941
في 31 ديسمبر 2023	-	16,006,543	25,528,518	9,945,427	15,218,717	2,168,683	20,119,959	585,094	89,572,941
صافي القيمة الدفترية:	63,430,887	11,208,653	23,498,607	1,356,696	1,211,044	104,846	2,448,559	1,776,068	105,035,360
في 31 ديسمبر 2023	63,430,887	11,208,653	23,498,607	1,356,696	1,211,044	104,846	2,448,559	1,776,068	105,035,360
في 31 ديسمبر 2022	63,891,331	11,669,928	23,005,650	987,320	1,082,536	108,838	2,487,790	3,201,162	106,434,555

(\*) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة بتقييم احتمالية عدم تجديد بعض عقود الإيجار المتعلقة ببند مباني مقامة على أراضي مستأجرة، وقدرت أنه من المرجح عدم تجديد بعض عقود الإيجار، وبالتالي تم احتساب خسائر إنخفاض في قيمة المباني المقامة على أراضي مستأجرة بمبلغ 1,146,694 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023.

- خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت إدارة المجموعة بالانتهاء من الإجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكية أرض كائنة بالمنطقة الحرة - دولة الكويت، كانت قد تعاقدت المجموعة على بيعها بتاريخ 26 مارس 2017، مقابل مبلغ نقدي بقيمة 2,200,000 دينار كويتي، تم تحصيله خلال السنوات السابقة وتسجيله ضمن الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى لحين نقل ملكية الأرض للمشتري وفقاً لإتفاقية البيع. وعليه، قامت إدارة المجموعة خلال السنة بإقفال القيمة الدفترية للأرض البالغة 500,000 دينار كويتي مقابل الرصيد الدائن لمقابل البيع وتسجيل الربح الناتج عن البيع البالغ 1,700,000 دينار كويتي، بالإضافة إلى مخصص لم يعد له ضرورة بمبلغ 479,993 دينار كويتي تم احتسابه سابقاً عن قيمة الأرض وتم عكسه لإنقضاء الغرض منه (إيضاح 12 - ب)، ليصبح صافي الربح من عملية البيع مبلغ 2,179,993 دينار كويتي تم إدراجه في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

#### 11. تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على الإيرادات و رهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

2023	2024	بيان الرهن	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7)
4,646,293	4,453,516	أسهم ملكية	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
26,732,340	33,172,403	425,287,224 سهم	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
3,242,957	3,253,359	عقارات	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)
64,944,638	70,513,966	أراضي ومباني	حصص ملكية في شركة تابعة
2,700,000	2,700,000	90 سهم	حصص ملكية في شركة تابعة
5,203,998	5,203,998	13,000,000 سهم	
وتتمثل فيما يلي:			
2023	2024	تاريخ الاستحقاق	الجزء المتداول
3,786,562	4,994,474	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2025	
93,854,572	92,848,063	عدة أقساط خلال 2026 و 2031	الجزء غير المتداول
97,641,134	97,842,537		

إن الفائدة الفعلية السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كما يلي:

معدل الفائدة %	2023	2024	العملة	البيان
2.5 – 1.25	2.5 – 1.25		دينار كويتي	فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي
8.5 – 6.5	8.5 – 6.5		دينار أردني	فائدة سنوية
4.5 – 4	4.5 – 4		ريال عماني	فائدة نصف سنوية

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملات التالية:

2023	2024	العملة
90,282,574	89,496,345	دينار كويتي
1,720,295	305,281	دينار أردني
5,638,265	8,040,911	ريال عماني
97,641,134	97,842,537	

#### 12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2023	2024	دائنون تجاريون (أ)
56,990,313	55,650,138	إجازات ومستحقات أخرى للموظفين
2,109,190	2,173,113	مخصصات أخرى (ب)
3,777,083	4,059,560	دائنو شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
49,910	42,431	محجوز ضمان لمقاولين
439,686	486,244	دائنون آخرون
6,345,292	6,303,342	
69,711,474	68,714,828	

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائني تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فوائدها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، إن هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 – 180 يوماً في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل للمجموعة.



(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

2023	2024	
1,222,695	1,142,695	مخصص دعاوى قضائية
605,890	605,890	مخصص إغلاق محلات
1,948,498	2,310,975	مخصصات أخرى
3,777,083	4,059,560	

إن الحركة على المخصصات الأخرى خلال السنة هي كما يلي:

2023	2024	
7,742,961	3,777,083	الرصيد في بداية السنة
416,288	1,110,834	المحمل خلال السنة (*)
(1,137,461)	-	مخصصات لم يعد لها ضرورة (إيضاح 23)
(479,993)	-	مخصص لم يعد له ضرورة – متعلق ببيع أرض (إيضاح 10)
(1,413,680)	-	المحول إلى طرف ذي صلة
(1,351,032)	(828,357)	المستخدم خلال السنة
3,777,083	4,059,560	الرصيد في نهاية السنة

(\*) تم إدراج المحمل من المخصص على المصاريف العمومية والإدارية والبيعية.

(ج) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

### 13. دائنو مرابحات

2023	2024	
18,903,069	19,460,583	إجمالي دائنو مرابحات
(175,256)	(180,425)	ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
18,727,813	19,280,158	القيمة الحالية لدائني المرابحات

والتي تتمثل في:

2023	2024	تاريخ الاستحقاق	
2,908,876	9,246,876	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2025	الجزء المتداول
15,818,937	10,033,282	عدة أقساط خلال 2026 و 2030	الجزء غير المتداول
18,727,813	19,280,158		

تتحمل دائنو مرابحات متوسط تكلفة بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية للشركة الأم وشركاتها التابعة، وحوالة حق على الإيرادات، مع وعد بشراء حق إنتفاع قسائم أرقام 180، 239 و 181 الكائنين بالمنطقة الثالثة بالشويخ الصناعية – دولة الكويت، بالإضافة إلى عدة رهونات أخرى لموجودات المجموعة وبيانها كالتالي:

2023	2024	بيان الرهن	
5,592,496	6,939,780	88,971,535 سهم	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
1,900,000	2,495,000	عقارات	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
7,480,720	8,624,000	أراضي ومباني	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)

14. عقود الإيجار

(أ) حقوق استخدام أصول

إن الحركة على حقوق استخدام أصول خلال السنة هي كما يلي:

2023	2024	
24,139,980	36,961,300	الرصيد في بداية السنة
(3,849,234)	(3,969,003)	الإطفاء المحمل خلال السنة
17,003,486	331,420	إضافات
(338,539)	(555,332)	استيعادات
5,607	37,776	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
36,961,300	32,806,161	الرصيد في نهاية السنة

(ب) التزامات عقود إيجار

إن الحركة على التزامات عقود الإيجار خلال السنة هي كما يلي:

2023	2024	
25,679,547	38,298,836	الرصيد في بداية السنة
1,729,546	1,837,347	مصاريف تمويلية
(4,714,645)	(5,494,134)	المدفوع خلال السنة
16,069,755	331,420	إضافات
(375,048)	(615,408)	استيعادات
(90,319)	376,426	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
38,298,836	34,734,487	الرصيد في نهاية السنة

والتي تتمثل في:

2023	2024	
4,506,816	4,516,433	الجزء المتداول
33,792,020	30,218,054	الجزء غير المتداول
38,298,836	34,734,487	

كما في 31 ديسمبر 2024، تراوحت معدلات الخصم المتزايدة المستخدمة لإحتساب القيمة الحالية لعقود الإيجارات من 4.625% إلى 8.5% سنوياً (2023: من 4.625% إلى 8.5% سنوياً) وتراوحت أعمار عقود الإيجار من 3 سنوات إلى 30 سنة.

15. دائنو سندات دين

كما في 31 ديسمبر 2024، يوجد لدى المجموعة سندات دين بقيمة اسمية 9,650,000 دينار كويتي، تحمل فائدة بواقع 8% سنوياً، بقيمة اسمية 50,000 دينار كويتي للسند الواحد، وبحد أقصى 15,000,000 دينار كويتي، أو 300 سند، لأجل 10 سنوات من تاريخ الإصدار الواقع في 13 أبريل 2023، قابلة للتحويل لأسهم عادية اختياريًا خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار، بواقع سعر تحويل 100 فلس للسهم الواحد، على ألا تقل القيمة الاسمية للسندات المطلوب تحويلها لأسهم من قبل حامل السندات عن 100,000 (مائة ألف) دينار كويتي، وفي حال تحقق خسائر بنسبة 75% من رأس المال الشركة الأم يكون تحويل كامل القيمة الاسمية للسندات إلى أسهم عادية إلزامياً، وذلك وفق سعر تحويل يحدده مجلس إدارة الشركة الأم.

يتمثل رصيد دائنو سندات الدين فيما يلي:

2023	2024	
9,650,000	9,650,000	القيمة الاسمية للسندات
185,317	420,265	فوائد مستحقة
9,835,317	10,070,265	إجمالي دائنو سندات دين (إيضاح 4)

16. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2023	2024	
4,414,860	4,166,858	الرصيد في بداية السنة
504,141	539,979	المحمل خلال السنة
(752,143)	(635,755)	المدفوع خلال السنة
4,166,858	4,071,082	الرصيد في نهاية السنة

17. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 578,828,782 سهم (2023: 578,828,782 سهم)، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، (2023: 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

2023	2024	
57,882,878	57,882,878	رأس المال المصرح به
(28,941,439)	(28,941,439)	رأس المال غير المدفوع
28,941,439	28,941,439	رأس المال المدفوع

18. أسهم خزانة

2023	2024	
10,002,122	10,002,122	عدد الأسهم
3.46%	3.46%	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
900,191	970,206	القيمة السوقية (دينار كويتي)
(2,593,571)	(2,593,571)	التكلفة (دينار كويتي)

بتاريخ 15 مايو 2022، وافق مجلس إدارة الشركة الأم على تجميد مبلغ 2,593,571 دينار كويتي من حساب الاحتياطيات لصالح رصيد أسهم الخزانة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة.

19. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للشركة الأم إيقاف تلك التحويلات عندما يبلغ رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر خلال السنة.

20. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر خلال السنة.

21. تكلفة المبيعات

2023	2024	
15,797,526	15,742,391	رصيد المخزون في بداية السنة
152,744,716	151,229,029	المشتريات خلال السنة
168,542,242	166,971,420	المخزون المتاح للبيع
(15,742,391)	(15,272,768)	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
152,799,851	151,698,652	تكلفة المبيعات

22. مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 15,532,293 دينار كويتي (2023: 15,136,078 دينار كويتي).

23. صافي مخصصات أخرى

2023	2024	
(5,138,440)	-	مخصص خسائر ائتمان متوقعة لرصيد مستحق من طرف ذي صلة
(110,196)	(20,143)	صافي مخصص خسائر ائتمان متوقعة (إيضاح 3 - ب)
(231,081)	(103,720)	مخصصات أخرى محملة
(5,479,717)	(123,863)	
660,451	-	مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (إيضاح 12 - ب)
477,010	-	مصاريف تمويلية مستحقة
1,137,461	-	مخصصات أخرى
(4,342,256)	(123,863)	

24. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لعدم وجود ربح تحتسب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، لا يوجد لدى المجموعة أية مبالغ مستحقة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

25. الجمعية العامة العادية

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2025، بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 23 مايو 2024، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 22 مايو 2023، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

26. خسارة السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن المعلومات الضرورية لاحتساب خسارة السهم الأساسية والمخفضة بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2023	2024	خسارة السنة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(19,642,549)	(4,263,181)	
الأسهم	الأسهم	عدد الأسهم القائمة:
289,414,391	289,414,391	عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة
(10,002,122)	(10,002,122)	ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزنة
279,412,269	279,412,269	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
فلس	فلس	خسارة السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(70.3)	(15.3)	

كما في 31 ديسمبر 2024، يوجد سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية (إيضاح 15)، لم يكن لها تأثير مخفف على خسارة السهم الأساسية بسبب طبيعتها.

27. رأس المال العامل

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2024، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 64,684,792 دينار كويتي (2023: 56,386,376 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 78% (2023: 81%).

إن المجموعة قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر، كما قامت إدارة المجموعة خلال السنوات السابقة بإعادة هيكلة بعض تسهيلات البنكية، وقامت بإصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم بقيمة 9,650,000 دينار كويتي بنسبة فائدة 8% سنوياً، تستحق خلال عشرة سنوات من تاريخ الإصدار (إيضاح 15).

تري إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الاعتيادي فإن إدارة المجموعة ترى أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية، كما أن نجاح المجموعة في إصدار سندات طويلة الأجل سيدعم مركزها المالي، بالإضافة إلى التزام المساهمين والأطراف ذات صلة بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

## 28. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، لالتزامات عقود إيجار، دائنو المبيعات، دائنو سندات دين والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

### مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تمت الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على خسارة المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض.

2024			تسهيلات بنكية دائنو مبيعات دائنو سندات دين
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
489,213 ±	97,842,537	0.5 ± %	
96,401 ±	19,280,158	0.5 ± %	
48,250 ±	9,650,000	0.5 ± %	
2023			تسهيلات بنكية دائنو مبيعات دائنو سندات دين
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	
488,206 ±	97,641,134	0.5 ± %	
93,639 ±	18,727,813	0.5 ± %	
48,250 ±	9,650,000	0.5 ± %	

### مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد في الصندوق ولدى البنوك، والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

### نقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد الخاص بالمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث إن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدي.

### مدينون تجاريون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، والمدينين.

#### مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2024			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجموع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
129,914 ±	1,069 ±	5% ±	دينار بحريني
427,073 ±	43,490 ±	5% ±	ريال عماني
672,960 ±	109,659 ±	5% ±	دينار أردني
2023			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
127,507 ±	15,013 ±	5% ±	دينار بحريني
470,562 ±	31,961 ±	5% ±	ريال عماني
550,927 ±	68,720 ±	5% ±	دينار أردني

#### مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

#### (أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2024					
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهراً	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
97,842,537	92,848,063	4,994,474	-	-	تسهيلات بنكية
68,714,828	-	25,657,628	11,341,160	31,716,040	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
10,070,265	10,070,265	-	-	-	دائنو سندات دين
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
19,280,158	10,033,282	9,246,876	-	-	دائنو مرابحات
34,734,487	30,218,054	4,516,433	-	-	إلتزامات عقود إيجار
230,849,725	143,169,664	44,622,861	11,341,160	31,716,040	المجموع
2023					
المجموع	أكثر من سنة	3 - 12 شهراً	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
97,641,134	93,854,572	3,786,562	-	-	تسهيلات بنكية
69,711,474	-	25,740,455	11,581,858	32,389,161	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
9,835,317	9,835,317	-	-	-	دائنو سندات دين
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
18,727,813	15,818,937	2,908,876	-	-	دائنو مرابحات
38,298,836	33,792,020	4,506,816	-	-	إلتزامات عقود إيجار
234,422,024	153,300,846	37,150,159	11,581,858	32,389,161	المجموع

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلي:

2024					خطابات ضمان اعتمادات مستندية المجموع
المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 شهوراً	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
3,366,102	962,630	1,448,559	954,663	250	
2,243,175	-	717,733	948,913	576,529	
5,609,277	962,630	2,166,292	1,903,576	576,779	
2023					خطابات ضمان اعتمادات مستندية المجموع
المجموع	أكثر من سنة	12 - 3 شهوراً	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
4,920,472	1,040,639	2,230,949	1,140,831	508,053	
2,032,269	-	938,773	631,071	462,425	
6,952,741	1,040,639	3,169,722	1,771,902	970,478	

#### مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار أدوات الملكية.

#### 29. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية وأراضي الملك الحر والمباني بالقيمة العادلة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.  
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.  
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

2024		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع	المستوى الثالث	
4,453,516	4,453,516	
2023		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المجموع	المستوى الثالث	
4,646,293	4,646,293	

لم تتم أي تحويلات بين مستويات القياس للقيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية والأراضي والمباني في إيضاحات أرقام (9 و10).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد، والمدينين التجاريين، والدائنين التجاريين، والتسهيلات البنكية، ودائنو المراجحات، دائنو سندات دين والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية والأراضي والمباني هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً والأراضي والمباني كل ثلاثة سنوات بواسطة مقيمين مستقلين ومعتمدين لديهم خبرة في موقع وفئة العقارات والأراضي التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل الحساسية للموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

البيان	المدخلات غير الملحوظة	المتوسط المرجح	النطاق	تحليل الحساسية
		- معدلات الاسعار إلى القيمة الدفترية تتراوح من 0.88x إلى 2.68x.		إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى.
أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	معدلات الاسعار إلى القيمة الدفترية ونسب الاسعار إلى الأرباح	- نسب الاسعار إلى الأرباح تتراوح من 16.52x إلى 39.89x.		

### 30. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع للمستخدمين الخارجين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الاقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.



لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2023	2024	
97,641,134	97,842,537	تسهيلات بنكية
18,727,813	19,280,158	دائنو مرابحات
9,835,317	10,070,265	دائنو سندات دين
38,298,836	34,734,487	إلتزامات عقود إيجار
164,503,100	161,927,447	إجمالي الاقتراض
		ناقصاً:
(5,046,251)	(2,425,825)	نقد في الصندوق ولدى البنوك
159,456,849	159,501,622	صافي الديون
37,230,883	45,092,685	مجموع حقوق الملكية
196,687,732	204,594,307	إجمالي الموارد المالية
%81	%78	نسبة الدين إلى الموارد المالية

### 31. إلتزامات المحتملة والمطالبات القضائية

(أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة كما يلي:

2023	2024	
4,920,472	3,366,102	خطابات ضمان
2,032,269	2,243,175	اعتمادات مستندية
6,952,741	5,609,277	

(ب) إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:

- في 31 ديسمبر 2024، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 406,704 دينار كويتي (2023: 985,221 دينار كويتي).
- بالنسبة لإلتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2023: 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
- تتكون المطلوبات المحتملة لدى الشركة الزميلة في 31 ديسمبر 2024 من التزام خطاب ضمان بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2023: 2,701,041 دينار كويتي).
- أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المحاصة المتوسطة للإستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضماناً كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي (2023: 8,212,663 دينار كويتي).

(ج) توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، وليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

### 32. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع تصنيف أرقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على خسارة المجموعة أو حقوق الملكية للسنة السابقة.

33. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

البيان

القطاع التشغيلي

أسواق مركزية للمواد الغذائية  
الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الزميلة  
مقاولات  
إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات

البيع بالتجزئة  
الاستثماري  
العقود  
العقارات

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات الجغرافية مبينة كالتالي:

2024					
المجموع	العقارات	العقود	الاستثماري	البيع بالتجزئة	مجموع الإيرادات
186,777,352	126,312	3,035,473	-	183,615,567	مجموع الربح
32,802,222	126,312	758,995	-	31,916,915	إستهلاك وإطفاء
(7,231,391)	(624,302)	-	(67,686)	(6,539,403)	مصاريف تمويلية
(9,618,636)	(295,633)	-	(7,293,262)	(2,029,741)	ربح (خسارة) القطاعات
(4,218,742)	(989,066)	463,647	(10,072,399)	6,379,076	مجموع موجودات القطاعات
286,801,666	46,813,285	1,217,643	107,233,726	131,537,012	مجموع مطلوبات القطاعات
241,708,981	10,341,507	2,109,678	105,803,728	123,454,068	
2023					
المجموع	العقارات	العقود	الاستثماري	البيع بالتجزئة	مجموع الإيرادات
186,829,672	162,626	3,535,850	-	183,131,196	مجموع الربح (الخسارة)
31,172,601	162,624	678,632	(13,129)	30,344,474	إستهلاك وإطفاء
(7,277,738)	(310,514)	(112,577)	-	(6,854,647)	مصاريف تمويلية
(9,387,652)	(74,883)	-	(7,071,382)	(2,241,387)	ربح (خسارة) القطاعات
(19,602,913)	(2,105,650)	409,384	(21,259,299)	3,352,652	مجموع موجودات القطاعات
282,607,939	46,473,694	1,127,397	99,624,039	135,382,809	مجموع مطلوبات القطاعات
245,377,056	10,543,459	744,112	107,653,134	126,436,351	